المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

يوليو 2008

INTOSAI

July 2008

لمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

(ابريل) 2008 المجلد (35) العدد الثاني

حقوق الطبع :- 2008 ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي:- يناير (كانون الثاني) ، أبريل (نيسان) ، يوليو(تموز) ، أكتوبر(تشرين الأول) ، في طبعات باللغات العربية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية، والإسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) . وقد كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي ، لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة المالية الحكومية . و تعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها. و يرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي على العنوان التالي:

US Government Accountability Office, Room 7814,441G Street , NW, Washington , D.C, 20548, USA (Phone :202-512-4707. Facsimile: 202-512-4021, Email : intosaijournal@gao.gov).

ونظرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية ، فإن المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام ، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية ، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية، هذا ، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة .

وتوزع المجلة على جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم ، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانتوساي، دون أية تكاليف .

وتتوفر أيضا على الموقع الإلكتروني www.intosai.org أو موقع المجلة spel@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة .

وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Management Services, Wembley , England , and University Microfilms International, Ann Arbor , Michigan, USA.

المحتوى

افتتاحية العدد 1

أنباء موجزة 3

استخدام نظم المعلومات الجغرافية في جهود الرقابة الرامية إلى مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب 6

الرقابة على البرامج الخاصة بالحاق الأشخاص من ذوي الإعاقات في القوة العاملة 12

بقعة ضوء على الخطة الإستراتيجية 24

أنباء الانتوساي 27

أنباء 29

احداث الانتوساي في عام 2008 31

رؤساء التحرير

جوزيف موسر ، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا

شيلا فراسر، المراقب العام ، كندا

فائزة الكافي ، الرئيسة الأولى لمحكمة الحسابات ، تونس

جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة

غلودسبالدو راشيان اوزغاتيغ، المراقب العام ، فنزويلا

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

هيلين هسينغ (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير

دونالد آر دراخ (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعد رئيس التحرير

ليندا . ج. سيليفاغ (الولايات المتحدة الأمريكية)

كرستوفر ليونز (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون

مكتب المراقب العام (كندا)

خالد بن جمال (الاسوساي- الهند)

لوزين سيكالو (السباساي – تونغا)

(سكرتارية الكاروساي- س ت لوسيا)

السكرتير العام لليوروساي (اسبانيا)

خميس حسني (تونس)

يديرا اسبينوزا مورينو (فنزويلا)

السكرتارية العامة للانتوساي (النمسا)

مكتب المساءلة الحكومية (الولايات المتحدة الأمريكية)

الانتاج / الادارة

سوبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي

- ارتورو كونزاليز دي اراغو ، المراقب العام ،المكسيك، الرئيس
- تيرينس نومبيم، المراقب العام ، جنوب أفريقيا، نائب رئيس أول
- اسامة جعفر الفقيه ، وزير أول ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية ، نائب رئيس ثاني
- جوزيف موسير ، رئيس محكمة الرقابة لجمهورية النمسا ، أمين عام
- لو جواي،المراقب العام، مكتب الرقابة الوطني،جمهورية الصين الشعبية
- باول ر.س السويرث ، مدير الرقابة ، جزر الكوك
- زايروبوغوي، رئيس محكمة الحسابات، ساحل العاج
- ارباد كوفاكس ، رئيس الحسابات ، هنغاريا
- فيندرا ن كول ، المراجع العام والمراقب العام ، الهند
- ين- كيرل جون،رئيس مجلس الرقابة والتفتيش ، كوريا
- علي الحسناوي، رئيس جهاز المراجعة المالية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- لويس مونتينيغرو، رئيس مكتب الرقابة ، نيكاراغوا
- جورجين كوزمو، مراقب عام ، النرويج
- سيرجي فاديموفيش ستيباشين، رئيس مجلس المحاسبات، الاتحاد الروسي
- البيرت ادوارد ، رئيس مكتب الرقابة ، كيتس ونيفس
- تيم بور، المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة
- جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة
- غولدسبالدو راشيان اوزغاتيغ ، المراقب العام فنزويلا

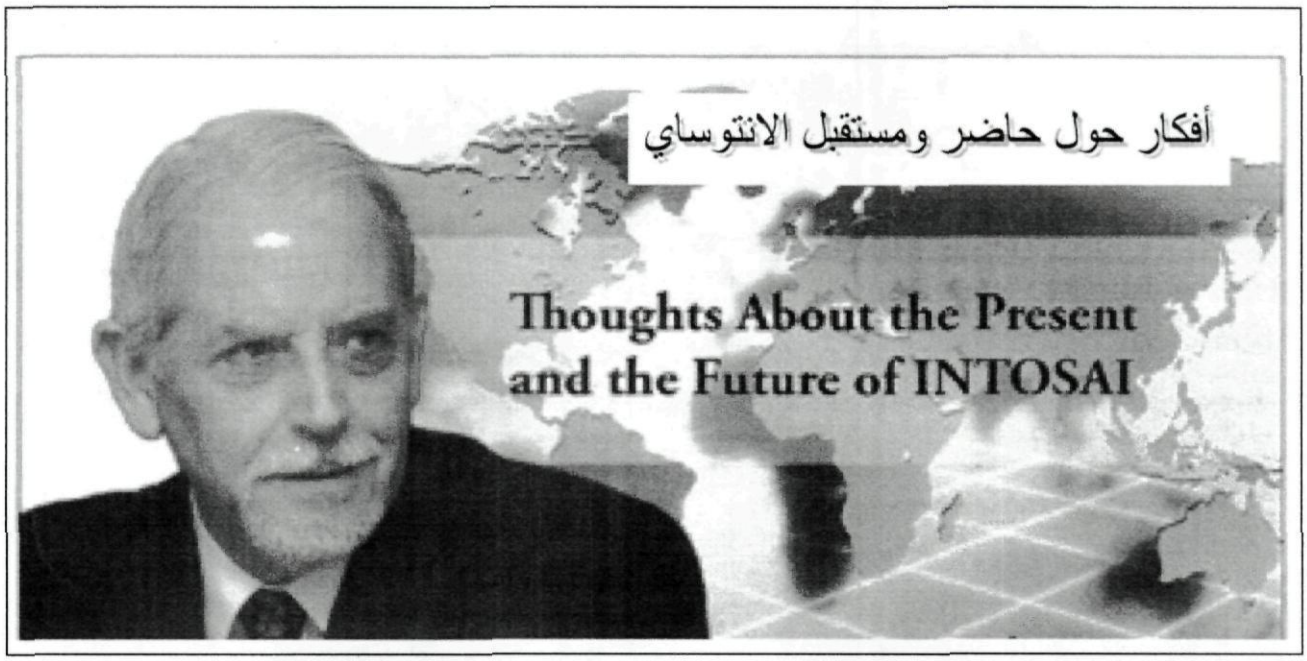

أورتورو كونزاليز دي أورغون
المراقب العام للمكسيك ورئيس
المجلس التنفيذي للانتوساي

أود أن أعبر عن شكري لهذه المجلة التي أتاحت لي الفرصة لمشاركتكم بعض الأفكار بشأن حاضر ومستقبل منظمتنا العظيمة وتطلعاتنا المشتركة.

لقد أوجد هذا التطور المتسارع الذي يشهده العالم حالياً تحديات غير مسبوقة أمام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – كتلك الديناميكيات التي أدخلتها العولمة إلى العلاقات الدولية- وتلك الظواهر التي لا تعرف حدوداً مثل التغير المناخي، أسعار النفط، وأزمة الغذاء- والثورة المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات- والإجراءات الديموقراطية الحالية، والكفاح من أجل ولوج الأسواق العالمية. جميع تلك القضايا تتطلب منا تغيير أنماط الماضي لمجابهة التحديات الكبيرة للحاضر والمستقبل.

و هنالك درس هام يجب أن نتعلمه من ذلك كله- وهو أنه إذا أردنا أن نكون مؤثرين في الأحداث، فيجب علينا أن نسير معها جنباً إلى جنب بدلاً من الاستجابة لها فقط . فالتاريخ لا ينتظر أحداً.

ولا يشكل المستقبل مشاكل معقدة فقط بل يوفر أدوات جديدة لمعالجتها. وفي مجابهة تلك المواقف يجب علينا أن لا نقف مكتوفي الأيدي أبداً ، بل يجب علينا إيجاد الحلول الطويلة الأمد مع الأخذ بعين الاعتبار لتبعات أفعالنا. والمستقبل هو ملك الأجيال الجديدة، التي نحمل مسؤولية عظيمة إزائها. وما نفعله اليوم سوف يؤثر بشكل كبير على العالم الجديد الذي نشكله.

و ضمن هذه السلسلة من التغييرات والتأثيرات، فإن للرقابة على الموارد العامة دور رئيسي في تشكيل الأمم الحرة و الديموقراطية والمزدهرة. و يجب علينا أن ننجز هذه المهمة التي عهد إلينا المجتمع انجازها، بكامل طاقاتنا وشعورنا بالمسؤولية. و لكي نحقق هذا الهدف فيجب علينا أن تستمد العزم من مهارة وعزيمة شعوبنا، ونظرائنا في كافة أنحاء العالم، الذين يسعون لتحقيق التميز من خلال جهودهم في تحسين المجتمعات التي يعيشون ضمنها ويخدمونها.

و الانتوساي هي منظمة المساواة ، التي يملك كل عضو فيها صوتاً واحداً بغض النظر عن مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي للدولة التي ينتمي إليها، أو اللغة التي يتكلمها، أو الصلاحيات التي يملكها. وقد تأكدت تلك المساواة بالنسبة لجميع من حضروا مؤتمر الانكوساي المنعقد في المكسيك

1 ترجم هذا العدد من المجلة من قبل ديوان المحاسبة الاردني

عام 2007. ومعرفتنا بأن شخصيات متمكنة و مسؤولة من القادة الكرام من مختلف دول العالم قد أبدوا استعدادهم لتقديم خبراتهم ومعارفهم للآخرين والاستفادة منهم، كان من ضمن أفضل المنجزات التي تمكنّا من تحقيقها من هذا الحدث. وقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تطبيق الإرشادات التي أقرت ضمن الخطة الإستراتيجية للأعوام 2005-2010 والسير باتجاه تحقيق تلك الجهود الدولية. و قد واصلت المجموعات الإقليمية، ومجموعات العمل، واللجان، واللجان الفرعية واللجان الخاصة أعمالها كل واحدة ضمن المنطقة الخاصة بها. ومن المفيد أيضاً حشد جهود كبار اختصاصيي العالم للقيام بدور فاعل معاً لمعالجة كافة القضايا التي نسعى لمعالجتها.

ويمكن للانتوساي إحراز هدفها بأن تكون المنظمة القدوة، إذا ما تمكنت الأجهزة العليا للرقابة من تكثيف إجراءاتها في مواكبة التغييرات الدولية، وتطبيق أفضل الممارسات، وتبادل المنهجيات الجديدة في سبيل تحقيق رقابة فعالة على مواردها. لقد مكننا هذا التعاون المثمر الذي نتج عن تضمين تلك الجهود ضمن إطار عمل خطتنا الإستراتيجية من تحقيق نتائج فعلية. ونحن نسير قدماً في هذا الاتجاه، فإننا نعول الكثير على تعهد وجهود مجتمع الانتوساي بأكمله لمواصلة تحقيق التقدم.

وضمن أعضاء الانتوساي فإن التضامن والرغبة في مساعدة الأجهزة العليا للرقابة التي تحتاج إلى مساعدة هي علامات بارزة على التفاعل الايجابي بين هؤلاء الأعضاء. وحالياً، فإن المهنية، والمقدرة الفنية، وجودة الخدمة هي العناصر الأساسية التي تساهم في تحقيق أداء فعال وكفؤ واقتصادي. و تبعاً لذلك، فإن البرامج المتبادلة بين الأجهزة العليا للرقابة هي ناحية مفيدة في هذه الناحية لأنها تجعل الخبرة مورداً مشتركاً. ومن خلال تلك الاتصالات، تتمكن الأجهزة العليا للرقابة الأكثر تطوراً من الإيفاء بالتزاماتها إزاء نظرائها. و يجب علينا مواصلة تعزيز تطوير المنتجات المشتركة والتقدم في مجال تصميم المنهجيات الجديدة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، ونشر أفضل الممارسات بين مجتمعنا إلى أبعد حد ممكن.

ويجب أن يتم إيلاء اهتمام كبير للتحديثات القادمة على الخطة الإستراتيجية للانتوساي. و يجب أن تأخذ الخطة الإستراتيجية للأعوام 2011-2015 بالاعتبار ليس فقط النجاحات التي لا يمكن إغفالها والتي تحققت بموجب الخطة الحالية بل أيضاً التطورات الجديدة التي تجري في العالم. ويجب أن توجه منظمتنا بشكل كفؤ نحو المستقبل بحيث يمكننا مواصلة مواكبة التغيير ويجب أن نعد العدة لأية تحديات قد نواجهها.

ويمتد نطاق تدقيق الأجهزة العليا للرقابة إلى خارج إطار الأرقام والتقارير. فقد عهد إلينا المجتمع مهمة عظيمة – تتمثل في مواصلة مراقبة استخدام الموارد العامة. و تتطلب هذه المهمة منا تعميق التزامنا بأداء أكثر كفاءة وفعالية، ونحن لسنا وحدنا في هذا الدور. بل نحن مدعومون بالانتوساي – المجتمع الدولي العظيم ، والمنظمة التي تضاعف جهودنا وتمكننا من معالجة تحديات جديدة . وتستمد الانتوساي قوتها من قوة أعضائها. دعونا نواصل معاً مضاعفة جهودنا لتعزيز الثقافة الحقيقية للمساءلة.

دور الجهاز الأعلى للرقابة في تعزيز الشفافية والمساءلة هو مبدأ عالمي يجب أن يطبق دون أي استثناء. فالمجتمع يثق بنا، وعليه يجب أن لا نخيب أمله.

وإذا ما رغبت في مشاركتنا وجهات نظرنا حول الانتوساي أو هذه الافتتاحية، فإنه يسرني تلقي ملاحظاتكم على البريد الالكتروني bfuentes@asf.gob

أنباء موجزة

كندا

مفوض جديد للبيئة والتنمية المستدامة

في أيار 2008 . عين السيد سكوت فاوغان مفوضاً لشؤون البيئة والتنمية المستدامة في مكتب المراقب العام لكندا. ويعتبر المفوض مسؤولاً عن متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة، وتفحص الإدعاءات المتعلقة بالبيئة بالنيابة عن المراقب العام، ومراقبة إدارة الحكومة الكندية لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة.

وكان السيد فاوغان قد عمل في مجال اقتصاديات البيئة لما يزيد عن عشرين عاماً. وقبل أن يأتي إلى مكتب المراقب العام كان قد عمل في منظمة الولايات الأمريكية حيث عمل كمدير لدائرة التنمية المستدامة منذ عام 2003. وقبل ذلك عمل كأستاذ زائر لمؤسسة كارنيج انداومنت للسلام العالمي في واشنطن دي سي، ورئيس لبرنامج البيئة والاقتصاد والتجارة في مفوضية امريكا الشمالية للتعاون البيئي في مونتريال ومستشار لشؤون البيئية في منظمة التجارة العالمية. وتقلد أيضاً عدداً من المناصب ضمن البرنامج البيئي للولايات المتحدة.

ويحمل السيد فوغان درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وهو أيضاً خريج جامعة أدنبرة ، وجامعة دالهاوس، وجامعة ماونت اليسون.

وقد خلف السيد فوغان السيد رون ثومبسون الذي تقاعد من منصبه بعد 31 عاماً من الخدمة. وبالإضافة إلى خدمته كمفوض مؤقت للبيئة والتنمية المستدامة من كانون ثاني 2007 حتى أيار 2008، كان السيد ثومبسون قد عمل كمساعد مراقب عام منذ عام 1985. وفي عام 1999 تسلم مهام العلاقات الدولية وقيادة أعمال المكتب مع منظمة الانتوساي. ومن بين عدة أنشطة أخرى، قدم السيد ثومبسون إسهامات هامة للجنة معايير المحاسبة وساعد في إعداد الخطة الإستراتيجية للانتوساي، واستضاف بالنيابة عن المراقب العام وفداً أجنبياً، وكان مسؤولاً عن مشاريع بناء القدرة المؤسسية للجهاز الأعلى للرقابة والتي موّلت من قبل وكالة التنمية الدولية الكندية. وكان أيضاً داعماً قوياً لبرنامج الزمالة الكندي السنوي للمدققين من الأجهزة العليا للرقابة للذول النامية.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب على العنوان التالي:

E-mail:communications@oag-gc.ca.
Web site: http://www-.bvg.gc.ca

الكويت

اتفاقية تعاون ثنائي مع كازاخستان

في أيار 2008، استضاف ديوان المحاسبة بدولة الكويت وفداً رسمياً برئاسة رئيس *لجنة الحسابات والرقابة على تنفيذ الموازنة في جمهورية* خازكستان. و خلال الزيارة، تم إطلاع الرئيس والوفد المرافق عن خبرات دولة الكويت في مجال الرقابة وعلاقته مع السلطة التشريعية. وقد ناقش الجانبان أوجه التعاون ووقعا اتفاقية تعاون ثنائي متبادل.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بديوان المحاسبة الكويتي على العنوان التالي:

E-mail: training@sabq8.org
Web site: www.audit. Kuwait.net

نيوزيلندا

تقارير حديثة يقدمها المراقب العام للبرلمان

ثلاثة تقارير حديثة قدمها المراقب العام إلى البرلمان والتي قد تكون ذات اهتمام خاص بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة الأخرى. ويتوفر كل واحد منها على الموقع الإلكتروني للمكتب.

وهنالك دليل بعنوان " مشتريات،منح، وهدايا القطاع العام : إدارة ترتيبات التمويل مع أطراف خارجية " والذي أرسى أسساً لأنواع مختلفة من ترتيبات التمويل والبدائل التي تحتاج إليها الأجهزة العامة عندما تخطط لـ أو تدخل في مثل تلك الترتيبات مع أطراف خارجية. ويتوفر التقرير على الموقع الإلكتروني
www.oag.govt.nz/2008funding-arrangements/.

ويصف التقرير الثالث ، وهو بعنوان " إدارة التمويل للهيئات غير الحكومية – بين النظرية والتطبيق" كيف طبقت إحدى الهيئات مباديء التمويل الخاصة بالمنظمات غير الحكومية ، ويتوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
www.oag.govt.nz/2008/ngos-practice/.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب المراقب العام على العنوان التالي:

E-mail: enquiry@oag.govt.nz
Web site: www.auditnz.govt.nz

جمهورية الصين الشعبية

تعيين مراقب عام جديد

في آذار 2008، عين السيد لي جيوا مراقباً عاماً لمكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين الشعبية (CNAO) خلال الجلسة التامة الأولى للدورة البرلمانية الحادية عشرة للبرلمان الوطني الصيني. وكان السيد جيوا قد عمل كنائب للمراقب العام منذ شهر أيلول 1996. و خلال عام 1980 حتى عام 1992 كان قد تقلد عدة مناصب مختلفة في مكتب التدقيق في شينوان وعمل فيما بعد نائباً للمدير العام في المقر الدائم لمكتب التدقيق الوطني في شينغدو، وفيما بعد مراقباً عاماً لمديرية الرقابة على الصناعة والتجارة .

السيد لي جيوا

وكان السيد لي جيوا قد أشرف على إعداد مسودات العديد من أنظمة وقوانين وتقنيات وأدلة الرقابة في الصين . وأدار عدداً من مشاريع البحث حول إدارة القروض البنكية، ورقابة الأداء على الإنفاق العام، وجمع البيانات، وإجراءات التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات. و قد ألف عدداً من الكتب من بينها ، *الرقابة الشاملة وسياسة التمويل العام، تدقيق التكلفة،* وأساليب تدقيق الأداء. وكانت العديد من المقالات وأوراق العمل التي أعدها قد نشرت في الصحف والمجلات الصينية الرئيسة.

ويحمل السيد لي شهادة الدكتوراة في الاقتصاد وهو أستاذ فخري في عدة جامعات صينية، وهو حالياً عضو في مجلس الأمم المتحدة للمدققين الخارجيين ، ورئيس للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة (الأسوساي) ، ورئيس لمجموعة عمل الأسوساي الخاصة بالبيئة". ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين على العنوان التالي:

E-mail: cnao@audit.gov.cn
Web site: audit.gov.cn

الولايات المتحدة

آراء نظيفة حول أداء مكتب مساءلة الحكومة للولايات المتحدة الأمريكية

حصل نظام تأكيد الجودة لمكتب مساءلة الحكومة للولايات المتحدة الأمريكية على التصويت بالموافقة في شهر حزيران 2008. وكان فريق دولي من المدققين الحكوميين قد راجع عمل رقابة الأداء لمكتب مساءلة الحكومة، في حين راجعت مؤسسة المحاسبة KPMGLLP عمله في الرقابة المالية. و تنص معايير التدقيق الحكومية المقبولة قبولاً عاماً الصادرة عن المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية على أنه يتعين على الهيئات التي تنفذ أعمال رقابية على برامج الحكومة الفدرالية تنفيذ تقييم خارجي مستقل، أو مراجعة نظيرة لتوكيد الجودة كل ثلاث سنوات. و تلك هي المرة الثانية التي تخضع فيها رقابة الأداء التي ينفذها مكتب مساءلة الحكومة لمراجعة نظيرة، وأما أعمال التدقيق المالي فقد خضعت منذ عام 1995 حتى الآن إلى خمس مراجعات نظيره.

و كلتا المراجعتين وجدتا أن أنظمة تأكيد الجودة حتى تاريخ 31 كانون أول، 2007 كانت معدة بشكل ملائم وكانت فعالة في تزويد مكتب مساءلة الحكومة بتأكيد معقول بأنها تتطابق والمعايير المهنية المعمول بها.

و كان فريق التدقيق الدولي قد قام بتنفيذ المراجعة النظيرة لأعمال رقابة الأداء لمكتب مساءلة الحكومة تحت قيادة مكتب المراقب العام لكندا، والتي استكملت في عام 2007.

وعلى مدار السبعة أشهر، زار الفريق مكتب مساءلة الحكومة سبع مرات ، وراجع السياسات والإجراءات المتعلقة بتطبيق المعايير المهنية، وفحص عينة ممثلة للأعمال الرقابية لعام 2007.

و كان الفريق قد أجرى مقابلة مع الفريق الإداري والمهني واعتمد على عمل فريق التفتيش الخاص بمكتب مساءلة الحكومة.

و في تقريره أبرز الفريق عدداً من الممارسات الجيدة التي قد ترغب مكاتب التدقيق الوطنية الأخرى بتطبيقها. و كان من بين الأمور التي جذبت اهتمام الفريق هو كيف تمكنت وحدات مكتب مساءلة الحكومة من استخدام خبراتها المتراكمة حول دائرة أنظمة الأسلحة الدفاعية في إعداد دليل للمساعدة في اتخاذ القرارات بشأن الانتقال من مرحلة تخطيط الأنظمة إلى مرحلة تصميمها وتشغيلها. وأشاد فريق المراجعة النظيرة أيضاً بالمنهجيات النظامية التي استخدمها مكتب مساءلة الحكومة لجمع وتنظيم نتائج و بيانات المقابلات. و كانت العديد من الإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية قد فصلت جانباً، شمل ذلك استخدام بيانات مستقلة، وبرنامج توظيف لمكتب مساءلة الحكومة على مستوى الكلية، وبرنامج الكلية الملحق، الذي يدرب ويجيز أساتذة GAO للمركز التعليمي الداخلي.

و قدم الفريق عدداً من الاقتراحات لمواصلة تحسين أداء عمل رقابة الأداء لمكتب مساءلة الحكومة. و بالتحديد، اقترح الفريق أن يوفر مكتب مساءلة الحكومة معايير أكثر وضوحاً في مراجعاته، وصلاحية استخدام أداة فحص معقولية البيانات، وتحسين عملية تنظيم الوثائق والدخول إليها، وتوضيح سياسته في الحصول على، والإفصاح عن ملاحظات طرف ثالث حول أعماله الرقابية. وسوف يقوم مكتب مساءلة الحكومة بتطوير خطة عمل لمعالجة مقترحات التقرير.

وكانت تقارير المراجعة النظيرة قد وضعت على الانترنت على العنوان:
E-mail: spel@gao.gov
Web site: www.gao.gov

استخدام المعلومات الجغرافية في الجهود الرقابية الرامية إلى مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

بقلم اغبيرت جونغسما وفردريك دي غراف، محكمة الرقابة الهولندية

في حزيران 2008، أصدرت محكمة الرقابة الهولندية تقريراً حول عملها الرقابي على جهود الحكومة الهولندية في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وخلال تنفيذ العمل الرقابي استخدمت محكمة الرقابة الهولندية نظام المعلومات الجغرافية (GIS) في تحليل وعرض نتائجها. ووفقاً لما نشر في عدد أكتوبر 2006 من هذه المجلة فقد استخدم (GIS) بنجاح في عدد من الاستخدامات الرقابية [1] . وفي مؤتمر الانكوساي المنعقد في المكسيك في تشرين ثاني 2007، أكدت اللجنة العليا للانتوساي حول المساءلة والرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث فائدة المعلومات الجغرافية في تدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث. و في هذا المقال، قمنا بوصف بعض مظاهر (GIS) وقدمنا نظرة عامة حول الكيفية التي استخدم بها (GIS) في عمل رقابي أجري مؤخراً من قبل لمحكمة الرقابة الهولندية. وقمنا بالتعريف بمركز المعرفة الجديد لمحكمة الرقابة الهولندية حول استخدام (GIS) في الرقابة.

أنظمة المعلومات الجغرافية الجديدة والتدقيق

من الممكن ربط المعلومات الجغرافية أو المكانية بمواقع محددة (على سبيل المثال، رموز بريدية أو خطوط عرض وطول) . ومن الممكن وصف (GIS) بأنه نظام حوسبة يستخدم لتسهيل إدخال البيانات وتخزينها وتحليلها وعرضها لكي تستخدم بشكل خاص في النواحي المتعلقة بالمواقع الجغرافية والمكانية. و في المثال المبين في الشكل 1 يمكن تجميع طبقات البيانات حول استعمال الأرض، ارتفاعها، قطع الاراضي، الشوارع، والعملاء وتحليلها كل ضمن إطاره الجغرافي لتوجيه بعض الأسئلة مثل أين يسكن العملاء (الموقع الجغرافي) وكيف يمكن الوصول إليهم ؟ ومن الممكن للأجهزة العليا للرقابة أن تجيب على أسئلة شبيهة حول مجموعات مستهدفة من سياسات الحكومة.

الشكل 1: مثال حول الطبقات التي من الممكن أن تجمع وتحلل من خلال (GIS

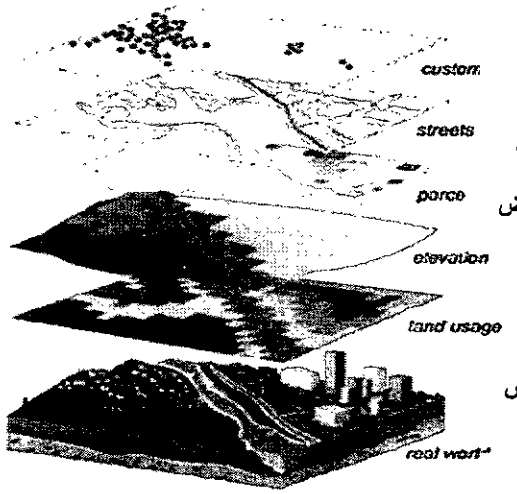

المصدر: جامعة غرب اونتاريو، http://ssnds.uwo.ca

[1] المساعدات المتعلقة بالكوارث: استخدام المعلومات الجغرافية في التدقيق صفحة 18

و يمكّن (GIS) المستخدمين من (1) إنتاج خرائط عالية الجودة لأي مستوى قياسي (2) خزن وحفظ كمية كبيرة من المعلومات الجغرافية ذات العلاقة(3) تبسيط المعلومات المعقدة وتصويرها (4) وإيجاد بيانات جديدة من البيانات الموجودة. و الجانب الأقوى بالنسبة لـ (GIS) هو قابليته على السماح للمستخدمين بتنفيذ تحليلات معقدة من خلال الربط بين طبقات البيانات ومعالجته لمجموعة بيانات مختلفة للحصول على منظور مكاني.

ولمزيد من التوضيحات فيما يتعلق بـ (GIS) يرجى الاطلاع على الموقع الالكتروني للجنة العليا للانتوساي حول المساءلة بشأن بالرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث (www.intosai-tsunami.org) . وتؤمن اللجنة العليا إيماناً قوياً بالقيمة المضافة لـ (GIS) وتقنيات الاستشعار عن بعد(*Remote sensing (RS* مثل *الأقمار الصناعية والصور الجوية*، والتي توفر معلومات يمكن استخدامها كقاعدة بيانات في GIS لغايات الرقابة بشكل عام وبالتحديد لغايات الرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث. و يمكن أن يكون GIS /RS وبيانات الاستشعار عن بعد ذات قيمة في المراحل التالية من العمل الرقابي:

- تقييم المخاطر ذات العلاقة.
- تصميم العمل الرقابي.
- تنفيذ العمل الرقابي.
- تحليل مخرجات الرقابة.
- و إبلاغ نتائج الرقابة.

تقييم المخاطر ذات العلاقة

تبدأ الأعمال الرقابية بتنفيذ تحليلات وتقييمات للمخاطر لتحديد أين يمكن أن توفر الأعمال الرقابية أعلى قيمة مضافة. ومن الممكن أن يساعد GIS/RS و بيانات الاستشعار عن بعد في تحليل وتقييم المخاطر، ومن الممكن أن يساعد GIS في تحليل خصائص أو طبقات البيانات المختلفة ضمن الإطار الجغرافي، و الذي يكون أكثر صعوبة أو تعقيداً إذا ما استخدمت الصفحات الالكترونية فقط. ومن الممكن أن تضم مثل تلك الصفات أو الطبقات الانتشار الجغرافي للمشروعات إلى ما هو أبعد من النطاق ، واستخدام بعض المقاولين في المناطق المختلفة، والانتشار الجغرافي للأموال المخصصة، أو معلومات ديموغرافية.

تصميم العمل الرقابي

بتوفر المعلومات حول المخاطر من الممكن أن يساعد GIS/RS المدققين في تصميم العمل الرقابي من خلال مساعدتهم في اتخاذ القرار بشأن مجال التركيز والنطاق . على سبيل المثال، توفير بيانات من GIS وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد من الممكن أن يبين عدد المشروعات والانتشار الجغرافي للمشروعات ضمن أو إلى ما هو أبعد من النطاق المعهود. و لتحديد ما إذا كان بناء المنازل غير مكتمل بعد، فسوف يكون من الأسهل و الأسرع عرض جميع البيانات الميدانية وضمها إلى الصور القمرية بدلاً من استخدام جدول يتضمن أرقام. و هذا التوجه، في المقابل، سوف يجعل من السهل على المدقق اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان من الملائم التركيز على (1) المشروعات بتخطي النطاق المحدد بحيث يتم تقييم المخاطر المتعلقة بإدارة العقد أو (2) المشروعات ضمن النطاق المحدد بحيث يتم تقييم الأداء (مثل تقييم الجودة ونسبة إشغال

المنازل) .

و علاوة على ذلك، فإن GIS/RS من الممكن أن يستخدم أيضاً في التخطيط لزيارات ميدانية و إيجاد خليط مثالي من الزيارات الميدانية وبيانات الاستشعار عن بعد: أي المواقع يجب أن يرسل إليها الفريق إليها، وبالنسبة لأي منها يمكننا الاعتماد على بيانات الاستشعار عن بعد؟.

إجراء العمل الرقابي

خلال مرحلة تنفيذ العمل الرقابي، من الممكن لفريق العمل استخدام تقنيات GPS والخرائط المعتمدة على الأقمار الصناعية لربط بيانات التدقيق الميداني بالبيانات الجغرافية. و هذا الأمر يجعل من الممكن تحليل البيانات الميدانية مباشرة عندما تنقل الإحداثيات إلى برمجية GPS و تلحق بالخرائط- وتظهر بيانات التدقيق الميداني على شكل خرائط مباشرة ضمن نطاق جغرافي – وليس فقط عند مراحل متقدمة من العمل الرقابي. على سبيل المثال، إذا ما رغب المدقق في تحديد ما إذا كانت المنازل أو البنية التحتية قد شيدت في المواقع الصحيحة في اندونيسيا بعد كارثة تسونامي، فإن مثل تلك المعلومات من الممكن أن تظهر بشكل مرئي مباشرة بعد تحميل البيانات.

تحليل مخرجات الرقابة

كما ذكر بداية، فإن GIS يجعل من الممكن تحليل طبقات مختلفة من المعلومات الجغرافية ذات العلاقة (مثل نتائج أعمال رقابية مرتبطة بإحداثيات نظام تحديد مواقع عالمي) . على سبيل المثال، فيما يتعلق بعمل رقابي على مستوطنات تأثرت بحادثة تسونامي عام 2004 ، فإن مثل تلك البيانات قد تشمل عدد أبنية المدارس المفقودة والمعاد بناءها، وعدد الصبية الناجين وبيانات تتعلق بمواقع محددة (ارتفاعات الأرض وقربها من الأنهار والطرق) . و وفقاً لطبيعة التحليل الذي يمكن أن يقدمه GIS يمكن أن يقاس الأداء: هل بنيت المدارس في المناطق التي يحتاج إليها الطلاب؟

و تصوير النتائج من خلال GPS من الممكن أن يوفر أيضاً رؤية بشأن الاختلافات الجغرافية فيما يتعلق بأداء الهيئات العامة. وفيما يتعلق بحادثة تسونامي، فإنه من الممكن قياس أداء الحكومات المحلية. و في حالة الكوارث، فقد يكون من المفيد مقارنة أداء الحكومة مع أداء المنظمات غير الحكومية (NGO) خاصة وأن تلك تمثل بعضاً من المواقف القليلة التي لا يوجد للحكومة فيها احتكارات في تنفيذ الأنشطة. (ولا يستخدم أداء المنظمات غير الحكومية إلا كمرجع فقط في هذا الإطار، لأن معظم الأجهزة العليا للرقابة ليس لديها الصلاحية لإجراء الرقابة على تلك المنظمات).

إبلاغ نتائج الرقابة

باستخدام GIS/RS، فمن الممكن تصوير نتائج الرقابة والبيانات الأخرى من خلال الخرائط المرئية، بما يدعم النتائج والتوصيات النهائية للتدقيق وكذلك التوصل إلى طريقة سهلة لإبلاغ نتائج الرقابة إلى المستفيدين النهائيين.

وسوف نقدم المزيد من التفصيلات حول القيمة التي يوفرها GPS بالنسبة للمراحل اللاحقة من العمل الرقابي لجهود هولندا في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

الرقابة على الجهود الهولندية في مكافحة غسيل الأموال وأعمال الإرهاب

قررت محكمة الرقابة الهولندية استخدام GPS في تدقيق الجهود الحكومية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. و غسيل الأموال هو عملية تحويل الأموال من أنشطة غير شرعية إلى ثروة شرعية بطريقة لا يمكن معها متابعة جذوره ومنابته غير الشرعية. ويتضمن تمويل الإرهاب في العادة استخدام أموال شرعية لتمويل أنشطة إرهاب غيرشرعية. ويشكل سواء غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب مخاطر على نزاهة الأنظمة المالية والثقة العامة في عمل الأسواق المالية.

ومن خلال عملها الرقابي تحققت محكمة الرقابة الهولندية من السياسة الموجودة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. و تفحصت كيف يقوم وزير الداخلية وعلاقات المملكة، ووزير المالية ووزير العدل بتنسيق جهودهم في تلك الناحية. وتفحصت أيضاً كيف تمنع المنظمات وتكتشف وتحقق وتعتقل وتوقع العقوبات بمرتكبي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ولم تدرس مسألة فرض العقوبات.

و للحصول على نظرة عامة حول أداء خدمات التحقيق وخدمات الاعتقال العام، قامت محكمة الرقابة الهولندية بتطوير مؤشرات أداء حول حالات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي يحتمل أن تكون قد اكتشفت (نسبة الكشف) والتي اتخذت إجراءات عقوبة بشأنها (نسبة العقوبة). ولربط هذا الأداء بحجم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، استخدمت محكمة الرقابة الهولندية عدداً من المعاملات المشبوهة لكل وحدة جغرافية. وتم استخدام الحدود الجغرافية في الصفحة الإلكترونية إكسل المبينة في الرقم 2 ، وقد تم تمثيل ذلك من خلال ربط رمز وحدة شرطة مميزة بحدود جغرافية (Shape –Length and Shape –Area) ومن خلال ذلك، تمكنت محكمة الرقابة الهولندية من دمج ثلاث مجموعات مختلفة: معاملات مشكوك فيها، نتائج وحدات تحقيق الشرطة المحلية، وعقوبات نفذت من قبل خدمات التحقيق العام والمحاكم الجنائية.

الرقم 2 : رموز وحدات شرطة مميزة تم ربطها بحدود جغرافية في العمل الرقابي لمحكمة الرقابة الهولندية

	A	B	C	D	E	F	G
1	Police districts مقاطعات شرطة	Police district code رمز وحدة الشرطة	Geographical location of الموقع الجغرافي لمقاطعات الشرطة		Money كثافة حالات غسيل الأموال	نسبة الاكتشاف	نسبة العقوبة
2							
3	Amsterdam-Amstelland	1	222842.4171	1470110940	14852	1.4	81.2
4	Brabant-Noord	2	183653.1304	1503666633	336	2.4	25
5	Brabant Zuid-Oost	3	224926.5706	562504040.9	449	4.5	78.0
6	Drenthe	4	397049.8655	2206514148	43	0	0
7	Flevoland	5	203590.1197	2680484670	721	0.6	33.3
8	Friesland	6	357756.2043	2205643347	371	1.1	100
9							

المصدر : محكمة الرقابة الهولندية

و كانت محكمة الرقابة قادرة أيضاً على تصوير وتحليل الأداء جغرافياً من خلال برمجية GIS كما هو مبين في الشكل 3.

الشكل 3 : معدلات الاكتشاف والعقوبات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب حسب الوحدة الجغرافية

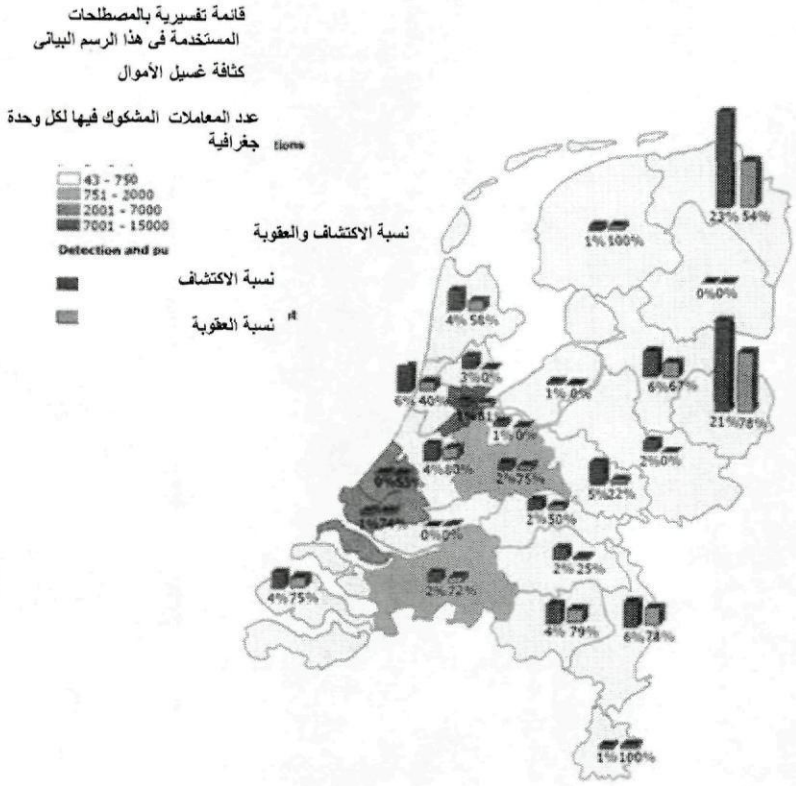

استخدمت محكمة الرقابة الهولندية كثافة غسيل الأموال – عدد المعاملات المشكوك فيها لكل وحدة جغرافية – كطبقة أساس. وأظهرت نتائج التحقيق الأمني المحلي و النتائج المتعلقة بخدمة الاعتقال العام والمحاكم الجنائية ضمن طبقة نسبة العقوبة.

وفي تقريرها الرقابي، أشارت المحكمة إلى أنه على الرغم من قيام كل من وزراء الداخلية والمالية والعدل باتخاذ عدة إجراءات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال. وقد أظهرت الرقابة بأن إجراءات غسيل الأموال و تمويل الإرهاب لا تزال غير رادعة بالشكل المطلوب، وأن حالات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي اكتشفت وعوقبت كانت منخفضة، وأن خدمات التحقيق والاعتقال لم تستغل سوى القليل من صلاحياتها لمصادرة الأصول التي بحوزة المجرمين. و بسبب الطموحات الكبيرة التي أعلنت عنها الحكومات الخمسة السابقة، والأولية التي منحت لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في السنوات العشرة الماضية، فلم يكن من المتوقع أن تأتي النتائج على هذا النحو.

ومن خلال تصوير كثافة غسيل الأموال ونتائج وحدات التحقيق التابعة للشرطة المحلية، وخدمات التحقيق العام، والمحاكم الجنائية، كانت محكمة الرقابة قادرة على منح البرلمان، والوزارات، والهيئات التنفيذية معلومات حول الفروقات الجغرافية والتي لم تكن متوفرة قبل تنفيذ عملها الرقابي. وقد أدى توفير هذه المعلومات إلى إثارة أسئلة حول إلى أي مدى تعتبر مثل تلك الاختلافات الجغرافية مقبولة، ولماذا تتفاوت كثافة غسيل الأموال إلى حد كبير بين الوحدات الجغرافية. وفي ردود فعلهم إزاء تدقيق محكمة الرقابة، فقد أعلن الوزراء المسؤولون بأنهم سيستخدمون نتائج التدقيق في تحديث المعلومات بشأن حجم غسيل الأموال

ونتائج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

و من خلال تلك النتائج (الأداء) وحجم المشكلة التي تجابه الهيئات العامة، فإنه من الممكن ليس فقط تحليل وإبلاغ نتائج العمل الرقابي، ولكن أيضاً تسهيل عملية اختيار العينات للعمل الرقابي الميداني. و في مثل تلك الحالة بالذات، فإنه لو كانت البيانات متوفرة في مرحلة مبكرة من العمل الرقابي، لكنا قد اخترنا وحدات تحقيق تابعة للشرطة، ووحدات من خدمات التحقيق العام كعينات بناءً على نتائجهم .

مركز المعلومات حول استخدام GIS في الأعمال الرقابية

قررت محكمة الرقابة الهولندية تأسيس مركز معلومات حول استخدام GIS في الأعمال الرقابية. وسوف يركز هذا المركز على الأنشطة الوطنية لمحكمة الرقابة الهولندية، وسوف يكون أيضاً جزءاً من محكمة الرقابة الهولندية باعتبارها نائب رئيس مجموعة العمل حول المساءلة والرقابة على المساعدات المتعلقة بالكوارث، التي ترأسها محكمة المدققين الأوروبيين. وسوف يركز المركز على ما يلي:

- متابعة التطورات ذات العلاقة بشأن GIS والاستشعار عن بعد.
- إعداد الإرشاد بشأن كيفية استخدام المعلومات الجغرافية في الرقابة.
- إعداد مواد تدريبية للأجهزة العليا للرقابة.
- مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في الأعمال الرقابية التي تستخدم فيها GIS ، و
- تأسيس شبكة اتصال من الخبراء الخارجيين حول GIS والاستشعار عن بعد.

الموضوعات الرقابية التالية من الممكن أن يكون من الملائم فيها استخدام GIS :

- تدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث.
- الرقابة البيئية.
- الرقابة على أنشطة مكافحة الجريمة، و الغش، والفساد.

وتدعو محكمة الرقابة الأجهزة العليا للرقابة لمساعدتها في استخدام GIS في الرقابة من خلال تبادل النتائج، والأفكار، والمعلومات. وتدعو الأجهزة العليا للرقابة أيضاً التي ترغب بالبدء باستخدام GIS كأداة رقابية إلى الاتصال بمحكمة الرقابة الهولندية.

ولمزيد من المعلومات ، فإنه يرجى الاتصال بـ Egbert Jongsma (مدير مشروع مركز معلومات GIS) على العنوان التالي:

e.jongsma@rekenkamer.nl

بقلم موظفين من مكتب التدقيق الوطني البريطاني

ضمن تصنيفات الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، يتم تصنيف شخص واحد تقريباً من بين سبعة أشخاص بأنه شخص معوق، وفي العديد من الدول فإن عدد طالبي الدعم المالي بسبب الإعاقة هو في تزايد مستمر. و معظم الحكومات تعي بشكل جيد المنافع الناتجة عن إلحاق الأشخاص من ذوي الإعاقات في القوة العاملة، ومعظمهم لديهم برامج لتلبية هذه الحاجة. و قد جعل مستوى الإنفاق الحكومي والأهمية الاجتماعية لتلك البرامج والمخاطر المتأصلة في تلك البرامج (على سبيل المثال، صعوبة التحقق من الأهلية لتلقي الدعم المالي) من تلك الناحية ناحية تدقيق هامة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة.

وقد تم مؤخراً إجراء بحث حول البرامج التي تلحق الأشخاص من ذوي الإعاقات في القوة العاملة والذي تم إعداده من قبل 26 جهازاً رقابياً أوروبياً في إطار الإعداد لمناقشة هذا الموضوع في مؤتمر اليوروساي السادس في كراكو / بولندا ، في حزيران 2008 (أنظر التقرير في صفحة 18) . وقد قاد مكتب التدقيق الوطني البريطاني للمملكة المتحدة الموضوع بدعم من الأجهزة العليا للرقابة لكل من دولة استونيا ، وأيسلندا، والسويد، وسويسرا. ويلخص هذا المقال نتائج هذا البحث وكذلك النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في المؤتمر.

تعزيز الدمج المهني للأشخاص من ذوي الإعاقات

لقد صنفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البرامج التي تدعم الأشخاص المعاقين الذين هم في سن العمل كبرامج تبنى على أساس الإلحاق بالعمل (مساعدة الأشخاص على إيجاد وظائف) أو برامج تبنى على أساس التعويض (توفير المساعدة المالية كبديل للعمل) . [1] و وفقاً لنتائج البحث المستكمل من قبل 26 جهازاً أعلى للرقابة، فإن المساعدة في البحث عن وظائف والتدريب قد انطبق على أكبر عدد من المشاركين في برامج الحكومة، واستحوذ التدريب على أعلى نسبة من الإنفاق الحكومي، وقد ورد في الورقة النقاشية بأن معظم الحكومات لديها التزام قوي بإلحاق الأشخاص من ذوي الإعاقات في القوة العاملة، مطبقين بذلك مباديء أساسية تستند إلى حق الأشخاص من ذوي الإعاقات بالالتحاق بالعمل والحصول على المنافع الاجتماعية الإضافية التي يحصل عليها أفراد المجتمع. ومن بين الأسباب الأخرى التي ذكرت ، النصوص الدستورية التي تمنع التمييز ضد الأشخاص من ذوي الإعاقات (ألمانيا) ، والتطورات الديموغرافية في قانون العمل وسوق العمالة (النمسا) ، والرغبة في تحسين نوعية الحياة للأشخاص من ذوي الإعاقات (مالطا) . واعتبر تحسين الاقتصاد وتخفيض الإنفاق أقل درجة من حيث الأهمية. و كانعكاس لرغبتهم في توفير الدعم، فقد تبنت العديد من الحكومات عدداً من الأهداف لإلحاق الأشخاص من ذوي الإعاقات في القوة العاملة. وقد أعلنت حوالي 60 % من الأجهزة العليا للرقابة الستة والعشرين التي استجابت لمسح اليوروساي عن أهداف كمية في دولهم. وجميع الأجهزة العليا للرقابة أفادت بأن معدل الاستخدام بين الأشخاص من ذوي الإعاقات هو أقل من معدل الاستخدام في المجتمع بشكل عام – على سبيل المثال، أقل بنسبة 30% في سويسرا، وأقل بنسبة 40% في إيرلندا وهولندا، وأقل بنسبة 65% في بولندا.

---

[1] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، *تحويل الإعاقة إلى مقدرة ، سياسات لتعزيز العمل والأمن المعيشي للأشخاص من ذوي الاعاقات*، 2003 ، صفحة 126 .

الأعمال الرقابية للأجهزة العليا للرقابة على برامج إلحاق الأشخاص من ذوي الإعاقات في القوه العاملة

أجرت الأجهزة العليا للرقابة ضمن منطقة اليوروساي، مدىً واسعاً من البرامج الرقابية لدعم الأشخاص من ذوي الإعاقات. وهنالك بعض الفروقات الواضحة بين الأعمال الرقابية للأجهزة العليا للرقابة المختلفة. و يبدو أن الموقف يختلف من دولة إلى أخرى اعتماداً على التصنيفات التشريعية للإعاقة، ودور الحكومات المركزية والمحلية في توفير الدعم للأشخاص من ذوي الإعاقات غير العاملين، وأهداف الجهاز الأعلى للرقابة وصلاحياته الرقابية والأولوية التي تكتسبها تلك البرامج.

ومن ضمن الأجهزة العليا للرقابة الستة وعشرين التي استجابت لمسح اليوروساي ، قام 23 منها بتنفيذ بعض الأعمال الرقابية ترتبط بالإعاقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، ومن بين تلك الأجهزة قام 20 جهازاً أعلى للرقابة بتنفيذ أعمال تدقيق مالي لحسابات الهيئات التي توفر دعماً حكومياً للأشخاص من ذوي الإعاقات، وقام 13 عشرة جهازاً بتنفيذ أعمال تدقيق الأداء . و قد ركزت تلك الأعمال على خطط وبرامج الحكومة بشكل عام ، ودور ورش العمل المحمية، والمعونات المالية لأرباب العمل، والدعم الوظيفي، ودور التدريب في مساعدة الأشخاص من ذوي الإعاقة في تطوير خبراتهم. والعامل الأكثر أهمية في تحفيز تلك الأجهزة العليا للرقابة لتنفيذ تلك الأعمال الرقابية هو حجم الموارد التي أنفقت.

وقد مكنت تلك الأعمال الرقابية الأجهزة العليا للرقابة من اتخاذ القرار بشأن ما إذا كانت الأموال قد أنفقت وفقاً لما هو مخطط. على سبيل المثال، في بولندا، فإنه من خلال تدقيق الأجهزة العليا للرقابة للبرامج التي توفر إعفاءً ضريبياً لأصحاب العمل المستخدمين لأشخاص من ذوي الإعاقة تبين بأنه لم ينفق سوى جزء صغير فقط على أهداف تتعلق بإعادة التأهيل. و بدلاً من ذلك، فقد أنفقت مثل تلك الأموال على أمور أخرى مثل الكهرباء والاستثمارات. و في ألمانيا، أعلن الجهاز الأعلى للرقابة بأن الحكومة وهيئات الضمان الاجتماعي قد وفرت تمويلاً لمرافق ومشروعات صممت من أجل مساعدة الأشخاص من ذوي الإعاقات على الالتحاق بأعمال في حين لم تكن مثل تلك المرافق والمشروعات بحاجة لمثل هذا التمويل، أو لمشغلي مرافق كانوا قادرين على تمويل أنفسهم بأنفسهم.

و من الممكن للأعمال الرقابية أن تكشف عن جوانب ضعف هامة في أداء البرامج. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، بين عمل الجهاز الأعلى للرقابة بأن مصانع ريمبلوي التي توفر إستخداماً محمياً كانت تكافح من أجل أن منتجة مع توفر تمويل لكل موظف لا يتناسب ومتوسط الراتب الذي تدفعه لذلك الموظف . و في النرويج، أشار الجهاز الأعلى للرقابة إلى أن هنالك زيادة مستقرة في عدد المتلقين الجدد لتقاعد الإعاقة الذين تم قبل ذلك تجربة إخضاعهم لإعادة تأهيل مهني قبل اتخاذ القرار بمنحهم للتقاعد حيث كان العدد (فقط 1 من 7 طلبات في عام 2000) وأوصى بأن تكون الوزارة أكثر طموحاً في تحسين مستوى الأداء.

ومن الممكن للأجهزة العليا للرقابة أن تسلط الضوء على أية أوجه قصور في التشريع ذو العلاقة والطريقة التي يطبق من خلالها. ففي أوكرانيا، نبهت أعمال رقابة المطابقة للأجهزة العليا للرقابة إلى وجود عدم تأكد في التشريعات ، وإلى عدم وجود برنامج واضح لإلحاق الأشخاص من ذوي الإعاقة في العمل. بالإضافة

إلى ذلك ، فإن الصندوق الذي يوفر الحماية الاجتماعية للأشخاص من ذوي الإعاقات لم يضمن التطبيق الصحيح لبرنامج الموازنة ، الأمر الذي أدى إلى استخدام غير كفؤ للأموال. و كان حوالي ثلث القروض المقدمة لهيئات أخرى على مر السنوات العشرة الماضية عالية الخطورة بما يؤثر على عائدات الحكومة .

وقد بين عمل الأجهزة العليا للرقابة أيضاً تأثير الإجراءات الإدارية على الأشخاص المعاقين. ففي ألمانيا، أشار الجهاز الأعلى للرقابة إلى طول المدة مابين التاريخ الذي يتقدم فيه الشخص المعاق لطلب المعونة وتاريخ تنفيذ الإجراءات الملائمة لإلحاقه بالعمل. وقد حدد الجهاز الأعلى للرقابة لآيسلندا نقصاً في الموظفين المؤهلين تأهيلاً كاملاً للاعتناء بالأشخاص من ذوي الإعاقات، وأشار إلى أن الخدمات الموفرة لا تتطابق والقوانين والأنظمة ذات العلاقة. وحددت كل من الأجهزة العليا للرقابة للسويد والمملكة المتحدة أوجه قصور في خطط العمل المعدة للأشخاص المعاقين المشمولين ببرامج المعونة، بما يؤثر سلباً على قيمة الدعم الموفر.

توصيات مؤتمر اليوروساي

خلال عملها في تدقيق البرامج التي تدعم الدمج المهني للأشخاص من ذوي الإعاقات في سوق العمل، فقد واجهت الأجهزة العليا للرقابة مدى من التحديات والتي من بينها عدم جودة البيانات أو عدم اكتمالها ، وصعوبات تدقيق نواحٍ تتطلب تشخيصات طبية بشأن الأهلية، أو تعقيد تنظيمي في الطريقة التي تدار فيها بعض البرامج وصعوبات في تقييم تأثير التدخلات في مساعدة الأشخاص على إيجاد عمل.

وقد حدد المشاركون في مؤتمر اليوروساي عدداً من التوصيات لمعالجة الصعوبات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة في تدقيقها للبرامج والتي تتضمن تلك ما يلي:

عند التخطيط لأعمالها المستقبلية، يجب أن تأخذ الأجهزة العليا للرقابة بعين الاعتبار الأهمية، والمخاطر، والحساسية المتضمنة في برنامج تعزيز الدمج المهني للأشخاص من ذوي الإعاقات. و بسبب الحساسيات المرتبطة بتلك الناحية، تكون المصلحة العامة ومخاطر البرامج في العادة عالية. وهنالك بعض الدلائل على أنه عند المستوى السياسي، قد تضع الحكومة أهدافاً طموحة تفوق أية طموحات تم تحقيقها في السابق أو غير واقعية أو غير ممكنة التحقيق . و هنالك في العادة مخاطر متزايدة في توفير مثل تلك البرامج، على سبيل المثال، من الصعب تحدي النظم الموروثة.

و في بعض الظروف، تكون التوقعات الطبيعية للأداء (على سبيل المثال، في الاستخدام المحمي) قابلة للقياس من خلال إدراك منافع اجتماعية أوسع ناتجة عن مساعدة الناس من ذوي الإعاقات. ونتيجة لذلك، كان يتعين على المدققين استخدام مهارات وأحكام خاصة في تقييم الأداء ، وبالتحديد ما إذا كانت أعمالهم ستفضي إلى نتائج بأن بعض البرامج لا توفر سوى مردود ضعيف للأموال . و في واقع الأمر، فقد أثبتت الأعمال الرقابية بأن مثل تلك الصعوبات وعوامل أخرى سوف تزيد من مخاطر أن البرامج ستفشل في توفير المنافع المستهدفة. و بالطبع فقد وجدت بعض الأعمال الرقابية بأن البرامج تواجه أوجه ضعف كبيرة وتحقق نجاحاً محدود جداً.

عند التخطيط للعمل وتنفيذه، يجب على الأجهزة العليا للرقابة الحصول على وجهات نظر مستخدمي خدمات أو ممثليهم. حيث أنه من الممكن لمستخدمي الخدمات أو ممثليهم تزويد الأجهزة العليا للرقابة بمعلومات أولية حول فعالية عمل البرامج ومدى جودة فرصة الاستخدام والخبرة (والتي لا تقاس بالضرورة من قبل مزودي الخدمة) ، واقتراح أوجه تحسينات ممكنة في السياسة والإدارة . ومن الممكن الحصول على و جهات النظر تلك من خلال المسوحات، ومن خلال مجموعات اتصال تمثل أشخاص من ذوي الإعاقات. ومع ذلك فإنه باتخاذهم لمثل تلك الإجراءات ، يتعين على المدققين إثبات أنهم يحتفظون بموضوعيتهم واستقلاليتهم وبأنهم قادرون على تقييم خدمات معينة دون أن يصبحوا محامين عن تلك الخدمات على المستوى السياسي.

وعندما تسمح الصلاحية بذلك، يجب عليهم الاستفادة القصوى من فرص التعاون مع المفتشين، ولكن يجب على الأجهزة العليا للرقابة ضمان دقة واكتمال البيانات الموفرة من قبل طرف ثالث. وفي بعض الدول، ووفقاً للصلاحيات التشريعية لتلك الدول ، قد لا يستطيع المدققون تدقيق برامج العمل بأنفسهم بل قد يحتاجون إلى التعاون مع منظمات أخرى في تنفيذ مهامهم. و في العديد من الدول أيضاً تنفذ برامج العمل من قبل أجهزة غير حكومية، مثل الجمعيات الخيرية أو هيئات القطاع الخاص. و في مثل تلك الظروف يكون دور الجهاز الأعلى للرقابة في تدقيق البرامج أكثر صعوبة. و قد يحتاج المدقق إلى الحصول على فهم مفصل فيما يتعلق بالنظام الواحد الذي يشمل عدد كبير من الهيئات الصغيرة أو سلسلة تزويد طويلة.

يجب على الأجهزة العليا للرقابة تشجيع الحكومات على تبني ممارسات إدارية جيدة . وبسبب المستوى العالي من التمويل المستخدم في برامج العمل المعدة للأشخاص من ذوي الإعاقات، فإنه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة تحمل مسؤولية ضمان أن الأموال أنفقت وفقاً لما هو محدد وأنها لم تنفق على أية أنشطة أخرى غير تلك المستهدفة. وغالباً ما تجد الأعمال الرقابية بأن الترتيبات الإدارية الموجودة التي وضعتها الحكومة ليست فعالة بما فيه الكفاية. ويجب على الأجهزة العليا للرقابة تشجيع الحكومات على إدخال تشريعات وأنظمة واضحة، و تصميم ترتيبات اتخاذ قرار شفافة لتقييم مدى أهلية الأفراد للاستفادة من البرامج، والاحتفاظ بسجلات واضحة ودقيقة بشأن الدعم المقدم للأفراد.

وللأجهزة العليا للرقابة دور هام في تشجيع الحكومات على تحسين المعلومات التي يحصلون عليها حول مخرجات البرامج (على سبيل المثال ، إلى أي حد يتمكن المشتركون في البرنامج من الحصول على الوظائف والاستمرار فيها) وضمان أن البرامج تصمم بالطريقة التي تتيح المجال لتقييم النجاح. وقد وجدت العديد من الأجهزة العليا للرقابة أن مصداقية البيانات تشكل مشكلة. و في بعض الحالات قد يصعب تحديد عدد المشاركين في أي برنامج معين، وفي حالات أخرى تكون البيانات غير متوفرة. و عندما يكون هنالك هيئات متعددة معنية بتوفير الخدمات فقد يصبح هنالك حاجة إلى مجموعة قواعد بيانات مختلفة أو بيانات مجمّعة للحصول على فهم شمولي حول البرامج. وقت يستنفذ مثل هذا العمل وقتاً طويلاً وقد يكون صعباً . بالإضافة إلى ذلك، فإن الصعوبات في متابعة ماذا يحدث بعد استكمال عمل البرامج قد تجعل عملية تقييم فعالية البرامج أمراً صعباً.

يجب على الأجهزة العليا للرقابة دراسة مدى حاجتها إلى دعم وإلى مهارات متخصصة في تقييمها لبرامج الأشخاص من ذوي الإعاقات. و غالباً ما تركز برامج تقييم الأهلية وترتيبات الدعم للأشخاص من ذوي الإعاقات على تقييم الإعاقة ذاتها، والتي تنفذ في العادة من قبل فريق طبي مؤهل . ولا يمكن للمدققين بحث الأحكام الطبية التي على أساسها تبنى القرارات بشأن الأهلية للحصول على الدعم أو الإلحاق ببرنامج العمل. ومع ذلك، فإنه لابد أن يتوفر لديهم فهم بالقرارات الطبية ذات العلاقة وتصنيف الأشخاص من ذوي الإعاقات، ويجب عليهم اختيار الطرق الصحيحة لتقييم ما إذا كانت عملية اتخاذ القرارات تبنى على أسس صحيحة. و قد يتطلب ذلك الأمر طلب مساعدة الخبير لتنفيذ العمل الرقابي المطلوب.

وبسبب الصعوبة في إطلاق الأحكام بشأن برامج دعم الأشخاص من ذوي الإعاقات، يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تولي اهتماماً خاصاً للحصول على مصادر الدليل التي تؤيد النتائج والمخرجات. و عندما يكون إطلاق الحكم الرقابي أمراً صعباً – على سبيل المثال، عندما يكون من غير المجدي تحديد كيف تطبق المؤسسة الطبية معايير الأهلية– فمن المهم البحث عن دليل آخر. على سبيل المثال، المعلومات التي تظهر اتجاهات الاستخدام أو المشاركة قد تعطي مؤشراً على مشكلة في تطبيق معايير الأهلية.ومثل هذا الدليل قد يكون أكثر قابلية للتقييم الموضوعي.

وعند تحديد نطاق العمل في تلك الناحية الموسعة والمعقدة ، يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تبحث عن المؤشرات من مصادر مختلفة لتحديد النواحي التي يجب التركيز عليها. وقد وجدت الأجهزة العليا للرقابة أن بعض المؤشرات من الممكن أن تساعد في الكشف عن اتجاهات أو مشاكل ضمن البرامج. على سبيل المثال، أعداداً كبيرة من طلبات الاستئناف للحصول على المنافع ، وتكرار إلحاق أفراد ببرامج تدريبية، أو إعادة عدد كبير من الأفراد إلى الاعتماد على منافع، قد يدل على مخاطر، أو عواقب غير متوقعة أو غير مأخوذة بالحسبان. وقد لا تملك الهيئة الخاضعة للرقابة بالضرورة جميع المعلومات المطلوبة. وقد تكون بعض الهيئات الأخرى مثل الهيئات غير الحكومية، مصدراً قيماً للمعلومات ذات العلاقة بشأن ما إذا كانت البرامج توفر استخداماً مستداماً للأشخاص من ذوي الإعاقات.

استنتاجات

للأجهزة العليا للرقابة دور هام تلعبه في تدقيق كيف تنفق الحكومات الأموال لمساعدة الأشخاص من ذوي الإعاقات في الحصول على العمل والاحتفاظ به . وفوق ذلك كله تساعد الأجهزة العليا للرقابة الحكومات في المحافظة على مواردها من خلال إلقاء الضوء على أية أوجه قصور، مثل الاستخدام غير الصحيح للأموال والأداء الضعيف. وتتشارك الأجهزة العليا للرقابة في العديد من التحديات التي تواجهها في تنفيذها لمثل هذا العمل ، بما في ذلك، تعقد طرق تنفيذ البرامج ، والصعوبة في قياس نجاح البرامج، ونقص البيانات المتوفرة. وتبعاً لذلك، فإن فرص التعلم من خبرة الأجهزة العليا للرقابة في الدول الأخرى والتقنيات التي استخدمت من قبلهم في تطوير المنهجيات الرقابية هو أمر مفيد جداً . ونحن نأمل بأن الحوار الذي بدأ خلال مؤتمر اليوروساي الأخير سوف يسهم في تعزيز استمرارية تبادل الخبرات بشأن العمل في تلك الناحية الهامة.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة على العنوان التالي:
enquries@nao.gov.uk.

اليوروساي تعقد مؤتمرها الثلاثي السابع عشر في بولندا

بقلم سندي فاكنوني ، مكتب مساءلة الحكومة للولايات المتحدة الأمريكية

عقد الاجتماع الخامس عشر للمؤتمر الثلاثي للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (اليوروساي) في كراكو / بولندا خلال الفترة من 2-6 حزيران 2008. وقد رحب السيد جاكيك جيزيرسكي رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لبولندا وموظفيه بالوفود الذين بلغ عددهم مئة وخمسة وتسعين ، ممثلين لثماني وأربعين جهازاً أعلى للرقابة. وقد حضر الاجتماع أيضاً مراقبون من مجموعات عمل الانتوساي الإقليمية (الافروساي، والاربوساي، والاسوساي، والاولاسيفس) ، ومبادرة تنمية الانتوساي إلى جانب مراقبين من عدة هيئات دولية بالإضافة إلى هذه المجلة.

EUROSAI

مشاركون في مؤتمر اليوروساي الخامس عشر في كراكو

عقد حفل الافتتاح في جامعة جاغيلونيون في المدينة القديمة لكراكو. وقد افتتح الدكتور ديتر انجليس ، رئيس محكمة الرقابة الفدرالية والرئيس السابق لليوروساي المؤتمر رسمياً مرحباً بالوفود . وقد استعرض الدكتور انجليس الدور الناجح الذي لعبته اليوروساي في تطوير التعاون الدولي وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في منطقة أوروبا. وأشار إلى أن اليوروساي تضم الآن 48 عضواً بعد التحاق الجهاز الرقابة الإسرائيلي منذ المؤتمر الأخير. ولخص ثلاث سنوات من العمل الناجح لمجموعات عمل الانتوساي في مجال تكنولوجيا المعلومات، والرقابة البيئية، والأعمال الرقابية المنسقة على الضرائب والدعم الضريبي، ووضع معايير التكلفة / ومجموعة الدراسة حول أداء الإدارة الضريبية، ولجنة التدريب لليوروساي . ونوه أيضاً بأهمية التعاون الدولي مع الهيئات ذات العلاقة مثل الاولاسيفس. و قام الدكتور انجليس بعد ذلك بتحويل رئاسة اليوروساي إلى السيد جيزيرسكي الذي بدوره أثنى على قيادة الدكتور انجليس، وتعهد بالبناء على النجاحات التي حققتها اليوروساي. وقال أنه يرحب بالتحدي الذي سيواجهه في عمله كرئيس لليوروساي وأشار إلى الدور الهام للتعاون الدولي في ظل تزايد الاندماج في المنطقة الأوروبية والاعتمادية المتبادلة بين دول العالم. واستعرض السيد جيزيرسكي الموضوعات الثلاث التي سيبحثها المؤتمر ، وشكر جميع الرؤساء على عملهم الدؤوب في الإعداد للمؤتمر.

يبدو في الصورة إلى اليسار الدكتور انجليس من المانيا، والسيد جيزرسكي من بولندا (إلى اليمين) – الرئيسين السابق والقادم لليورساي خلال إحدى الجلسات التامة خلال المؤتمر.

رحب السيد جيزيرسكي برئيس بولندا السيد ليش كيزنسكي الذي بدوره رحب بالمشاركين في كراكو وتحدث عن الدور الهام الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في حماية الشعب وتحسين الإدارة الحكومية و الأداء. وكان السيد كيزنسكي بارعاً في مناقشة دور الأجهزة العليا للرقابة، نظراً لخدمته كرئيس للجهاز الأعلى للرقابة منذ عام 1992 حتى عام 1995. و أشار إلى أهمية تلك الخبرة في دوره الحالي. و بعد أن اختتم الرئيس كلمته، أزاح ممثلون عن الخدمات البريدية الستار عن طابع تذكاري خاص يحمل شعار المؤتمر تم إصداره بمناسبة عقد المؤتمر وقيادة الجهاز الأعلى للرقابة لدولة بولندا لليوروساي. وقد تم منح كل مشارك طابعاً تذكارياً .

و لأغراض بيئية، قرر مستضيفو المؤتمر جعل هذا الحدث غير ورقي إلى أبعد حد ممكن. و قد تمت إتاحة أوراق العمل الرسمية من خلال الانترنت أمام المشاركين في المؤتمر من خلال موقع خاص بالمؤتمر. وخلال المؤتمر، تم تزويد كل مشارك بجهاز حاسوب سجلت عليه جميع مواد المؤتمر ذات العلاقة. وفي نهاية المؤتمر، تم تزويد المشاركين بسواقات USB النقالة والتي تحتوي على جميع الوثائق التي يتعين أخذها معهم إلى بلادهم.

استخدم المشاركون الحواسيب المحمولة بشكل تام والتي قدمت لهم في هذا المؤتمر غير الورقي الأول من نوعه لليوروساي

عروض، واستنتاجات، وتوصيات المؤتمر

ركز المؤتمر على ثلاثة موضوعات رئيسة: تأسيس نظام إدارة الجودة ضمن الجهاز الأعلى للرقابة، تدقيق البرامج الاجتماعية ضمن مجال التعليم، وتدقيق البرامج الاجتماعية الخاصة بالدمج المهني للأشخاص من ذوي الإعاقات. وبالنسبة لكل موضوع، أعد الرؤساء والأجهزة العليا للرقابة المساندة ورقة رئيسة وفرت وجهات نظر حول النظرية والتطبيق الفعلي فيما يتعلق بكل موضوع، وأثارت أسئلة معينة. وقد تمت دعوة أعضاء الانتوساي إلى الرد / أو التعليق على النقاط الواردة في كل ورقة من خلال أوراق قطرية خطية بناءً على خبراتهم وتطلعاتهم الوطنية. وقد وفرت الأوراق القطرية مصدراً هاماً وبعيد المدى للمعلومات والخبرات التي من خلالها تمكن رؤساء الموضوع والأجهزة العليا للرقابة المساندة من إعداد أوراق نقاشية حول كل موضوع.

وقد ركز الموضوع الأول على التحديات التي تجابه الأجهزة العليا للرقابة في ضمان أن أعمالهم الرقابية تلبي مستوى عالٍ من معايير الجودة التي يتوقعها العملاء. ويبحث الموضوع الثاني والثالث نواحٍ اجتماعية رئيسة يمكن للأجهزة العليا للرقابة إحداث تأثيرات فيها، والتي يمكن أيضاً وبناءً على تبادل الخبرات والمنهجيات الموجودة إلقاء الضوء على نواحٍ يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أخذها بعين الاعتبار في عملهم الوطني المستقبلي.

وخلال المؤتمر، ناقش أعضاء اليوروساي التحليلات والملاحظات الرئيسة في أوراق المناقشات الممتازة، وكذلك المعلومات الأخرى، بما في ذلك، العروض التي تغطي دراسة حالة رقابية مهنية من الأجهزة العليا للرقابة، واتجاهات مختلفة من عملاء خارجيين. و على هذا الأساس، فقد توصل المؤتمر إلى استنتاجات وتقديم توصيات تتعلق بكل موضوع.

الموضوع رقم 1 : تأسيس نظام إدارة الجودة ضمن الجهاز الأعلى للرقابة

أدير هذا الموضوع من قبل جهاز الأعلى للرقابة لهنغاريا بدعم من الأجهزة العليا للرقابة للدنمارك، و مالطا، وبولندا، والاتحاد الروسي، ومحكمة المدققين الأوروبيين. وقد عبر جميع أعضاء اليوروساي عن اهتمامهم بشأن قضايا جودة الرقابة ورغبتهم بتحقيق المزيد من التعزيز لإدارة جودة الرقابة في أجهزتهم. و عبروا عن رأيهم بأن القيادة هي عنصر أساسي في نظام إدارة جودة فعال، وأن الاتصال الفعال على جميع المستويات هو جانب حيوي في توجيه أهداف ومهام الجهاز الأعلى للرقابة، وتحسين الثقة ضمن الجهاز وتعزيز المعرفة المهنية.

ويوجد لدى معظم الأجهزة العليا للرقابة خططاً إستراتيجية تؤمن لهم الاستجابة للتغيرات في بيئة الرقابة وتلبية توقعات العملاء. ومعظمهم ينفذون تقييم مخاطر شامل كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي ويتابعون ويراجعون بشكل دوري تقدمهم من خلال خطط رقابية سنوية، وفي بعض الأجهزة، يتم وضع مؤشرات للأداء.

وبينت الأجهزة العليا للرقابة أيضاً أهمية دور إدارة الموارد البشرية كعنصر أساسي في ضمان جودة الرقابة. وتعتبر غالبية الأجهزة العليا للرقابة أن تخطيط الموارد البشرية الشامل والمتابعة المستمرة أمران أساسيان في ضمان أنه لا يتم فقط استخدام الموظفين بصورة كفؤة وفعالة، بل أن الموظفين يتلقون أيضاً التدريب الكافي والملائم. وأشارت بعض الأجهزة العليا للرقابة إلى أنه يوجد لديها سياسات وأنظمة للموارد البشرية، في حين أشار البعض الآخر إلى أنهم يقومون حالياً بوضع سياسات وأنظمة موارد بشرية، بما في ذلك إجراءات وخطط معينة لتعيين الموظفين، وتطوير قدراتهم، وتقييم أدائهم وترقيتهم. وأكدوا أيضاً على أهمية التطبيق العادل لسياسات وإجراءات الموارد البشرية والتعامل الشفاف مع الموظفين. وعلى مستوى فريق الرقابة، تعتبر الأجهزة العليا للرقابة الإشراف والمتابعة المستمرة من قبل الإدارة احد إجراءات ضبط الجودة الرئيسة، وقد قامت بتطوير وثائق منهجيات رقابية لدعم المدققين في تنفيذهم لأعمال رقابية عالية الجودة.

وقد أكدت الأجهزة العليا للرقابة على أهمية دور الأطراف الخارجيين الرئيسين – مثل البرلمانات – والهيئات الخاضعة للرقابة، والصحافة، والشعب، والمنظمات المهنية –في قياس جودة التدقيق بشكل مستقل. وللأجهزة العليا للرقابة إجراءات مختلفة لمتابعة نتائج أعمالهم الرقابية والحصول على تغذية راجعة خارجية. على سبيل المثال، معظم الأجهزة العليا للرقابة تتابع مدى تطبيق توصياتها. ومعظم الأجهزة العليا للرقابة تسعى للتطوير المستمر وتحسين أنظمة إدارة الجودة من خلال تنفيذ مراجعات جودة داخلية وخارجية. وبعض الأجهزة العليا للرقابة تنفذ أيضاً تقييمات ذاتية.

و بناءً على تلك الاستنتاجات، فقد توصل المؤتمر إلى التوصيات التالية:

- تشجع الأجهزة العليا للرقابة على تعزيز القيادة من خلال بيانات المهمة والرؤية، وإطار العمل، ومنظومة السلوك المهني، والخطط الإستراتيجية والتشغيلية. وقد ترغب الأجهزة العليا للرقابة أيضاً بدراسة موضوع تطوير مؤشرات أداء.
- ويجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تضع نصب أعينها هدف تحسين أنظمة الرقابة المالية وتطويرها بشكل مستمر.

- وتشجع الأجهزة العليا للرقابة على تنفيذ جهود إضافية لدعم موظفيها وتحقيق معايير جودة عالية المستوى.
- ويجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تدرس تعزيز العلاقات مع عملاء رئيسين بما في ذلك، البرلمان ولجانه، والهيئات الخاضعة للرقابة، والصحافة، والشعب، والهيئات المهنية.
- قد ترغب الأجهزة العليا للرقابة باستخدام المراجعات المنفذة من قبل خبراء خارجيين بما في ذلك المراجعات النظيرة. وقد تدرس الأجهزة العليا للرقابة أيضاً تأسيس وحدة تنظيمية تخصص لقضايا الجودة.

وقد أيد المؤتمر أيضاً تطوير دليل للممارسات الجيدة فيما يتعلق بمراجعات الجودة ، والذي سيتم إعداد مسودته في عام 2009.

لقد ناقش المؤتمر عدة مسائل هامة من خلال الموضوعات الثلاثة التي بحثها

الموضوع 2: تدقيق البرامج الاجتماعية في التعليم

أدير الموضوع من قبل الجهاز الأعلى للرقابة في البرتغال، بدعم من الأجهزة العليا للرقابة لكل من استونيا، فرنسا، بولندا، السويد، وأوكرانيا. وقد ركزت معظم الأعمال الرقابية البالغة 109 على التعليم والتي نفذت من قبل الأجهزة العليا للرقابة لليوروساي خلال الفترة من عام 2004 حتى عام 2006 على الإجراءات المالية والمرجعات المتعلقة بتطبيق السياسة وبتركيز خاص على التعليم العالي. و قد تمحورت توصيات الجهاز الأعلى للرقابة حول إجراء التغييرات في القوانين والأنظمة وكذلك نشر الممارسات الجيدة. وتخطط الأجهزة العليا للرقابة لمواصلة العمل في مجالات التعليم من خلال 93 عمل رقابي بين عام 2007 حتى عام 2009.

وأوصى المؤتمر أيضاً بأن تأخذ الأعمال الرقابية على التعليم بعين الاعتبار الحجم النسبي للإنفاق العام عند اختيار موضوعات الرقابة. وقد أظهر استطلاع أجري لغايات المؤتمر بأن هنالك موضوعات مختلفة تعتبر ناحية تركيز هامة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة مثل:

- المعوقات التي تجابه تعليم ابتدائي عالي الجودة، مثل موقع المزودين، مقدرة الأهل على الدفع، وجودة الخدمات.
- دور وفعالية مرحلة التعليم الثانوية في زيادة منجزات التعليم وتخفيض نسبة ترك الطلاب للمدرسة بين عمر 15-18.

- جودة برامج التعليم المهني ومدى تلبية تلك البرامج لاحتياجات السوق ومتطلبات التعليم العالي.
- المبادرات التعليمية المخصصة لفئات سكانية معينة، خاصة الأشخاص من ذوي الإعاقات، الأشخاص العاطلين عن العمل، والأشخاص المسجونين.
- جودة التعليم في مرحلة الجامعة بما في ذلك المساعدات المالية والإدارية.

وأوصى المؤتمر أيضاً بأن تدرس الأجهزة العليا للرقابة الأعمال الرقابية على المستويين الإقليمي والوطني . وبين بأن إجراء الأعمال الرقابية المشتركة أو الموازية التي تضم مجموعة من الأجهزة العليا للرقابة هو أمر مفيد. وألقت توصيات المؤتمر الضوء على نواحي مخاطر يتعين دراستها عند اختيار موضوعات الرقابة، وعند اختيار بعض الأساليب الرقابية ، وعند إعداد التقارير، ووضع استراتيجيات متابعة التدقيق اللاحق. على سبيل المثال، تضمنت التوصيات المتعلقة بأساليب التدقيق إلى أنه يجب على الأجهزة العليا للرقابة تطوير مؤشرات أداء قياسية عند تقييم الفعالية. و أشارت التوصيات أيضاً إلى أن تأسيس عملية متابعة تدقيق لاحق نظامية يجب أن يفضي إلى تطبيق أكبر نسبة مئوية ممكنة من التوصيات.

الموضوع 3: تدقيق البرامج الاجتماعية للدمج المهني للأشخاص من ذوي العلاقات

لقد أدير هذا الموضوع من قبل الجهاز الأعلى للرقابة للمملكة المتحدة، وبدعم من الأجهزة العليا للرقابة لكل من استونيا، و آيسلندا، وبولندا، والسويد، وسويسرا. و قدم المؤتمر عدداً من التوصيات فيما يتعلق بهذا الموضوع بناءً على أوراق وعروض متضمنة لمعلومات مفيدة جداً. و قد نوقشت هذه المسائل ولخصت التوصيات في المقال " تدقيق البرامج الاجتماعية للدمج المهني للأشخاص من ذوي الإعاقات" في الصفحة 13-17 من هذه المجلة.

مجموعات عمل اليوروساي

أعد ممثلون من اللجنة التدريبية لليوروساي (برئاسة فرنسا واسبانيا) تقريراً حول أنشطة اللجنة على مر السنوات الثلاثة ولخصوا إستراتيجيتها التدريبية. وقد وافق المؤتمر على التقارير وتبنى إستراتيجية تدريب شاملة لعام 2008 حتى عام 2011.

وصادق المؤتمر على التقارير والقرارات التي قدمتها مجموعة عمل اليوروساي حول الرقابة البيئية (برئاسة بولندا) ، ومجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات (برئاسةهولندا) ، ومجموعة العمل حول الأعمال الرقابية المنسقة على الإعانات الضريبية (برئاسة ألمانيا) ، ومجموعة الدراسة المكلفة بوضع معايير للتكلفة وقياس أداء الإدارة الضريبية (برئاسة المملكة المتحدة) .

وتبنى المؤتمر مقترح الجهاز الأعلى للرقابة الأوكراني لتشكيل مجموعة عمل انتوساي مستقلة، والمجموعة الفرعية حول تدقيق الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية والكوارث المتسببة عن أفعال بشرية وإزالة الفضلات المشعة. وقدم المقترح من قبل ممثلين عن اسبانيا وأوكرانيا.

أعمال أخرى

وقد وافق المؤتمر على مواعيد المؤتمرات مع المنظمات الأخرى – وسوف يعقد مؤتمر اليوروساي-

الاولاسيفس السادس في فنزويلا في عام 2009، واليوروساي – الاربوساي في فرنسا عام 2009.

وقد ناقش ممثلون من مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) برئاسة النرويج أنشطة تعاونية في المنطقة. فقد تمكنت مبادرة تنمية الانتوساي في السنة الماضية، من عمل نقلة إستراتيجية من التدريب الصفي إلى تدريبات أوسع نطاقاً. وتتضمن إستراتيجية مبادرة تنمية الانتوساي تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة كمؤسسات وكذلك تعزيز التطوير المهني لموظفي الجهاز الأعلى للرقابة.

وقد وافق المؤتمر بالإجماع على اقتراح الجهاز الأعلى للرقابة للبرتغال لاستضافة مؤتمر اليوروساي في ليزبون في عام 2010 . و قد استمتعت الوفود بعرض فيديو حول تلك المدينة الجميلة، و استمتعوا خلال حفل الاختتام كذلك بعزف موسيقى من قبل عازف البيانو البولندي الشهير جوكيم منسل. الذي أدى عزفاً موسيقياً لشوبن بالإضافة إلى عزفه الخاص.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الصفحة الخاصة بالكونغرس. www.eurosai2008.pl

بقعة ضوء على
الخطة الاستراتيجية

بقلم كرستين استريب، مدير التخطيط الاستراتيجي للانتوساي

لقد عبر المجلس التنفيذي للانتوساي عن رضاه عن الخطة الإستراتيجية للانتوساي الحالية وأوصى بتحديثها للأعوام 2011-2016 بدلاً من تطوير خطة إستراتيجية جديدة لتلك الفترة. وسوف تبقى مهمة الانتوساي ورؤيتها وأهدافها كما هي في الخطة الحالية. في تشرين ثاني 2007، قامت لجنة التمويل والإدارة بتشكيل لجنة خاصة برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة لتحديث الخطة. وتعتمد اللجنة الخاصة على رؤساء الأهداف الأربعة للانتوساي لأخذ المبادرة في تحديث الاستراتيجيات (الأنشطة والبرامج) في مناطقهم. ويشجع الرؤساء على الاتصال بلجانهم الفرعية للحصول على مدخلات، والعمل مع هيئات أخرى ذات علاقة.

وقبل عرض الخطة على مؤتمر الانكوساي الذي سيعقد في عام 2010 في جنوب أفريقيا، سوف يتم تعميم المسودة الأولى على أعضاء الانتوساي في مطلع عام 2009 للمراجعة والتعليق عليها. ويتفق ذلك مع المنهجية التي تمت المصادقة عليها في مؤتمر الانكوساي في المكسيك والحاجة إلى إشراك جميع الأجهزة العليا للرقابة في هذه العملية.

ومن خلال حشد جهود مجموعة من الأفراد، فقد أصبحت الانتوساي الآن مهيئة لوضع الأهداف الإستراتيجية الحالية موضع التنفيذ. حيث تم حتى الآن معالجة معظم الاستراتيجيات تحت الأهداف الإستراتيجية الثلاثة وقد تم إحراز بعض جوانب التقدم.

ولكن لماذا تحتاج الانتوساي إلى خطة إستراتيجية ؟

لقد تمت مناقشة هذا الموضوع بشكل مستفيض منذ اتخاذ القرار بإعداد الخطة الإستراتيجية في عام 2001. وفي حين أنه يوجد هنالك العديد من الطرق لشرح الحاجة إلى الخطة، فإنني أود أن أشبه الأجهزة العليا للرقابة بمتسلقي الجبال، حيث يتطلع كل جهاز أعلى للرقابة إلى الوصول إلى القمة، في حين يوجد لدينا طرقاً مختلفة للصعود – فالبعض قد تعترضهم صخور حادة ، والبعض الآخر قد يواجهون شلالات، وقد يحتاج آخرون لمجابهة عواصف ثلجية. وعلاوة على ذلك، فقد تسلقت الأجهزة العليا للرقابة ارتفاعات مختلفة على الجبل، ويمكن لهؤلاء الذين هم الآن في القمة مساعدة هؤلاء ممن هم أقل منهم علواً من خلال

كرستين آستريب

تبادل المعلومات بشأن الطريق للمضي باتجاه الهدف المنشود، والطريقة الأفضل للتغلب على تلك المعوقات والصعوبات. وليس المهم من هو الذي يتسلق الجبل أسرع من الآخر، بل المهم هو أن لا يترك أحد في الخلف. و نحن نحاول تنسيق جهودنا والالتقاء الآن وفيما بعد لتقديم وتلقي النصائح، وقد نساعد أيضاً في تحمل أعباء بعضنا البعض. فهؤلاء الذين يمتلكون المؤونة الكافية للرحلة قد يقدمون جزءاً منها لآخرين ممن لا يملكون سوى القليل منها . و كما يحدث دائماً عند تسلق أي مرتفع، فإن هؤلاء الذين يعتقدون أنهم سيصلون إلى قمة أي مرتفع سيكتشفون بأن ذلك ما هو إلا وهم- وأن هنالك باستمرار ارتفاعات أخرى يمكنهم بلوغها.

وهنا يأتي دور الخطة الإستراتيجية. فهي تحدد احتياجات الأفراد والإطار العام وتصف أفضل الممارسات والإجراءات، وبشكل عام، تساعدنا الخطة الإستراتيجية على التفكير السليم وإيجاد الحلول من خلال الجهود المشتركة. ونحن نسير بخطى متوازية و نستعد للخطوات القادمة مستخدمين جميع الإمكانيات. وبالنسبة لأية منظمة فإن إعداد الخطط لتحسين الأداء هو مهمة لا تنتهي أبداً . وهنالك باستمرار تحديات جديدة يتعين مواجهتها، وتتطلب منا طلب المشورة من آخرين تجابههم ظروف مشابهة.

يجب علينا أن لا ننسى أن الانتوساي منظمة واسعة النطاق، مما يعني أننا مختلفون في نواحٍ عدة. وعلى الرغم من أنه لا يوجد للانتوساي سوى أربع لغات رسمية، إلا أنه يوجد بيننا اختلافات أكثر من حيث لغاتنا وثقافاتنا. ويتعين على العديد منا استخدام لغات أخرى غير اللغة الأم، مما سيضيف بالتأكيد المزيد من الصعوبات التي تواجهنا في عملنا معاً. وفي الحقيقة فإن بحث ما الذي يتطلبه التوصل إلى إجماع ضمن هذا النطاق الموسع ومدى إمكانية التعاون تحت مظلة الانتوساي هو جانب يثير الاهتمام. العمل معاً كما فعلنا في السابق من خلال مجموعاتنا المهنية – سواء كانت لجان ، مجموعة عمل، أو لجان خاصة تحت واحد من الأهداف الأربعة – قد ثبت أنها طريقة سليمة جداً لتحقيق نتائج أكبر، وتنسيق طرق التفكير وتبادل المعلومات.

هدف آخر أود ذكره، وهو تشكيل اللجنة الخاصة حول التمويل من قبل الدول المانحة، والذي وضعته لجنة التمويل والإدارة بهدف إرساء القاعدة لتعاون أفضل بين الانتوساي ومجتمع الدول المانحة. و هذا المشروع هو مشروع حيوي وضروري صمم بهدف تحقيق العديد من الغايات بموجب أهدافنا الإستراتيجية الأربعة. وكان اجتماع اللجنة الخاصة الذي عقد في بيرن في حزيران والذي ضم ممثلين عن الأهداف الأربعة للانتوساي خطوة أولى نحو تسهيل سبل التعاون مع المانحين (أنظر تقرير حول هذا الاجتماع في صفحة أنباء الانتوساي في هذا العدد) . و نحن متفائلون بأن هذا التعاون سيوفر لنا التمويل الذي نحتاجه لإحراز المزيد من التطوير، وتبادل المعلومات، وتحسين الأداء، والمساعدة في ضمان مساءلة الحكومات في جميع أنحاء العالم. وكجزء من التزامنا بمهمة ورؤية الانتوساي، فإنني أشجعكم على إتباع هذا العمل ودراسة الفرص التي يوفرها مثل هذا التعاون في دولكم ومناطقكم .

وفي عدد تشرين أول من هذه المجلة ، سوف أتكلم عن التعاون مع منظمات أخرى معنية بوضع المعـــايير، وبالتحديد معهد المدققين الداخليين. وفي تموز 2008، سوف يجتمع أميننا العام الدكتور جوزيف موسر مـــع اللجنة التنفيذية لـــ معهد المدققين الداخليين IIA وسوف يقدم عرض في سان فرنسيـــسكو لمجلـــس إدارة IIA .

إن كان يوجد لديكم أية ملاحظات أو لديكم رغبة في إبـــداء ردود أفعـــال فيمـــا يتعلـــق بتطبيـــق الخطـــة الإستراتيجية للانتوساي يرجى الاتصال بي على العنوان التالي:

astrup@rechnungshof.gv.at

اللجنة الخاصة حول التمويل من الدول المانحة تلتقي مع مجتمع المنح

اجتمعت لجنة التمويل و الإدارة بشأن المنح الدولية مع مانحين دوليين في بيرن ، في سويسرا، في 20 تموز 2008 لمناقشة استراتيجيات تعزيز بناء القدرة في الأجهزة العليا للرقابة، وقد مثل الانتوساي الأجهزة العليا للرقابة لكل من المكسيك (رئيس المجلس التنفيذي) ، والمملكة العربية السعودية (نائب رئيس المجلس التنفيذي ورئيس لجنة التمويل والإدارة) ، والولايات المتحدة (رئيس اللجنة الخاصة للمنح الدولية) ، وأعضاء اللجنة الخاصة وهم كل من الدنمارك، والمغرب، والنرويج والهند، والمملكة المتحدة، والسكرتارية العامة للانتوساي. وقد مثل مجتمع المنح كل من البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية الأمريكي ووكالات المساعدة الوطنية لكل من بلجيكا، وكندا، وايرلندا، وهولندا، والنرويج، وسويسرا، والمملكة المتحدة.

ممثلون عن منظمة الانتوساي في اجتماع بيرن يضمون كل من السادة ارتورو كونزاليز دي أرغون، المكسيك، أسامة الفقيه، المملكة العربية السعودية ، والسيد جين دودارو، الولايات المتحدة.

وقد شكلت رقة المناقشة للانتوساي- *" العمل معاً من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، تعزيز الشفافية، وتحسين الأداء، وضمان المساءلة : الانتوساي والبنك الدولي ومجتمع المنح يعملون معاً من أجل تعزيز مقدرة الأجهزة العليا للرقابة "* – القاعدة للمناقشات.

وقد عرض المراقبون العامون للمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة موقف الانتوساي وورقة المناقشة. وقد أبرز العرض القيم الجوهرية للانتوساي فيما يتعلق بالاستقلالية والحيادية، والتزامها القوي بتعزيز الحاكمية الرشيدة، وتعزيز المساءلة والشفافية، ومكافحة الفساد. واستعرضوا المسيرة الطويلة من التعاون مابين الأجهزة العليا للرقابة (والتي تعكس شعار الانتوساي " تبادل الخبرات يفيد الجميع").

وقد استجاب المانحون بشكل ودي لعرض الانتوساي ورحبوا بمبادرة تنمية الانتوساي. وأشاروا إلى أنه يتوافق مع سياساتهم وبرامجهم المتعلقة بمكافحة الفساد، وتحسين الحاكمية، والمساءلة، والشفافية. وكخطوة لاحقة، وافق المانحون على إعداد إجابة خطية على ورقة الانتوساي على شكل

خارطة طريق باتجاه "صندوق منح متعدد " . وسوف تحدد ورقة المـــانحين خـصائص الـشراكة المقترحة بين الانتوساي/ والمانحين بما في ذلك نظام الصندوق، الآليات والمـــسائل ذات العلاقـــة. وسوف يتم إعداد مسودتها ليتم مراجعتها من قبل الانتوساي في آب 2008. و سوف توفر فيما بعد القاعدة لاجتماع متابعة سوف يعقد في لندن في أكتوبر 2008. ومع هذا الجدول الزمني، سوف يتم توفير مقترح رسمي للمناقشة من قبل المجلس التنفيذي للانتوساي الذي سيعقد في شهر تشرين ثاني في فينا.

وسوف تتولى مجموعة عمل المنح المقدمة من البنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية الكندية، ووكالة المملكة المتحدة للتعاون الدولي مهمة إعداد ورقة منح وسوف يتم التشاور بشأنها مع رئيس لجنـــة التمويل و الإدارة للانتوساي واللجنة الخاصة بشأن تمويل المنح.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال باللجنة الخاصة على العنوان التالي: drachd@gao.gov.

مجموعة العمل حول مكافحة غسيل الأموال والفساد

في شهر تشرين ثاني 2007، قامت الانتوساي بتحويل اللجنة الخاصة بشأن مكافحة غسيل الأموال الدولية إلى لجنة عمل دائمة، ووسعت أنشطتها لتضم أنشطة مكافحة الفساد. وفي مطلع شـــهر آذار 2008 ، عقدت مجموعة العمل اجتماعها الأول في ليما، البيرو – موطن رئيسها الدكتور جينـــارو ماتيوت وقامت بإعداد خطة مقترحة لعملها للفترة 2008-2011. وقد اشتملت الخطة على الأهداف الأربعة التالية:

- تعزيز علاقات التعاون والدعم بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء، لمساعدتهم في منـــع واكتشاف عمليات غسيل الأموال وأعمال الفساد، وتسهيل تبادل المعلومات وإعداد الأدلـــة لاستخدامها من قبل الأجهزة العليا للرقابة. وتتضمن الأنشطة تأسيس منبر اتصال لتبـــادل وجهات النظر والأفكار وطرح الأسئلة والأجوبة.
- تحديد أنظمة وسياسات واستراتيجيات وبرامج لكل دولة لاستخدامها في مكافحـــة غـــسيل الأموال والفساد. وتتضمن الأنشطة توفير قائمة بالبرامج التدريبيـــة وحـــالات اكتـــشاف ومكافحة غسيل أموال وفساد على الموقع الإلكتروني للمجموعة.

و من المتوقع أن يكون الاجتماع القادم لمجموعة العمل في نهاية شـــهر تمـــوز عـــام 2008 فـــي القاهرة، مصر.

ولمزيد من المعلومات أنظر صفحة مجموعة العمل:
www.contraloria.gob.pe/task_force/index.htm.

أنباء مبادرة تنمية الانتوسواي

تعلمك نشرة أنباء الانتوسواي بأهم المستجدات في مجال عمل وبرامج مبادرة تنمية الانتوسواي . ولاستطلاع المزيد حول مبادرة تنمية الانتوسواي والبقاء على اطلاع مستمر خلال فترات التحضير لإصدارات المجلة انظر الموقع الإلكتروني لمبادرة تنمية الانتوسواي

http://www.idi.no

إعداد ملفات رقابية نموذجية من قبل مبادرة تنمية الانتوسواي/ ومنظمة الافروسواي للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالانجليزية

في عام 2007، تم بالتعاون مابين مبادرة تنمية الانتوسواي و الأفروسواي إي (مجموعة العمل الإقليمية للأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة باللغة الانجليزية) إعداد كتيب حول تنفيذ مراجعات تأكيد جودة لكل من أعمال الرقابة النظامية ورقابة الأداء. ومع بداية شهر نيسان 2008، اجتمع فريق يضم خمسة خبراء تدقيق نظامي إقليمي، وخبير خارجي، وفريق عمل مبادرة تنمية الانتوسواي في جنوب أفريقيا في ورشة عمل لمدة أسبوع واحد لإعداد ملفي تدقيق نموذجيين في مجال الرقابة النظامية. وقد تم تطوير هذين الملفين وفقاً لأحدث معايير التدقيق وسوف يتم إطلاقهما لجميع الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة لمساعدتهم في تحسين جودة أعمالهم الرقابية النظامية.

حاجة مبادرة تنمية الانتوساي / و الاربوساي إلى برنامج تقييم

تنفذ مبادرة تنمية الانتوساي بالتعاون مع الاربوساي برنامج تقييم احتياجات لثماني عشر جهازاً إقليمياً لتقييم احتياجاتهم في مجال بناء القدرة وتطوير مقدرتهم على تقييم احتياجاتهم وتحديد برامج تعاونهم المستقبلي. ونظراً للاهتمام القوي في هذا البرنامج فقد تم توزيع الأجهزة العليا للرقابة ضمن مجموعتين.

وقد حضرت فرق من مجموعة الأجهزة العليا للرقابة الأولى ورشة العمل حول تقييم الاحتياجات، والتي عقدت في المغرب خلال شهر شباط عام 2008، حيث تم تدريبهم على تنفيذ تقييم احتياجات باستخدام إطار عمل تقييم الاحتياجات الدولي ومجموعة من الأدوات التي تم تطويرها من قبل مبادرة تنمية الانتوساي وتم تكييفها مع بيئة الاربوساي. ومع نهاية شهر حزيران وبداية تموز 2008 ، اجتمع الفريق لمدة أسبوع واحد في ليبيا لمراجعة تقييمات الاحتياجات التي قاموا بتنفيذها بعد ورشة عمل شهر شباط . وقد حضرت مجموعة الأجهزة العليا للرقابة الثانية ورشة العمل حول تقييم الاحتياجات والتي عقدت في تونس في شهر نيسان 2008، وتقوم حالياً بتنفيذ تقييم احتياجات والذي ستقوم بعرضه خلال اجتماعها القادم في نهاية هذه السنة.

ورشة عمل تهدف إلى إعداد كتب تخطيط استراتيجي دولي

اجتمع فريق يمثل كل من مبادرة تنمية الانتوساي، والافروساي للدول الناطقة بالانجليزية والكاروساي والاولاسيفس و الاربوساي في أوسلو لمدة أسبوع في شهر أيار 2008، لإعداد كتيب حول التخطيط الاستراتيجي يوفر إرشادات للأجهزة العليا للرقابة كل على حدة ولمناطق الانتوساي بشكل عام. وقد بني هذا الكتيب على النموذج الذي استخدمته مبادرة الانتوساي والخبرات التي اكتسبتها من خلال برامج التخطيط الاستراتيجي التي تم إعدادها لعشر دول من الأفروساي إي و الكاروساي في السنوات الأخيرة الماضية. وسوف تقوم مبادرة الانتوساي بمراجعة المواد التي تم إعدادها وسوف تقوم بتوزيع نسخ منها على مناطق الانتوساي .

ورشة عمل تقييمية لمبادرة تنمية الانتوساي/ والافروساي إي

استخدمت منظمة الافروساي إي إطار عمل تعزيز مؤسسي لتقييم الاحتياجات ومستوى التطور للأجهزة العليا للرقابة الإقليمية. بعد أن تم تجريب نموذج تقييم الاحتياجات والأدوات في المنطقة، تبين أن هنالك حاجة إلى إعادة مراجعة إطار العمل وتعديل النموذج و الأدوات في ضوء الدروس المستفادة. ولتلبية تلك الحاجة ، اجتمع فريق مشكل من خمسة خبراء إقليميين ، شخصين من سكرتارية الافروساي إي، وممثلون عن مؤسسات أخرى، وفريق عمل من مبادرة تنمية الانتوساي

لمدة سبعة أيام في أوسلو في أيار 2008. و أسفر هذا الاجتماع عن توفير نموذج معدل والذي ستستخدمه مبادرة تنمية الانتوساي والافروساي إي لجميع التدخلات اللاحقة في المنطقة.

برنامج تقييم الاحتياجات لمبادرة تنمية الانتوساي والاولاسيفس

في هذا العام، سوف تقوم كل من مبادرة تنمية الانتوساي والاولاسيفس بتنفيذ برنامج تقييم احتياجات بهدف تحديد احتياجات بناء القدرة في منطقة الاولاسيفس وتطوير القدرة الإقليمية على إجراء تقييمات احتياجات من خلال تدريب مجموعة من موظفي الأجهزة العليا للرقابة بشأن منهجية وأساليب التقييم. وفي اجتماع عقد في أوسلو في نيسان 2008 لمدة ثلاثة أيام للإعداد للبرنامج القادم ، التقى ممثلون من سكرتارية لجنة التدريب الإقليمي (البيرو) ، وفريق عمل من مبادرة تنمية الانتوساي للاتفاق بشأن منهجية العمل. وفي حزيران، عقد اجتماع تصميم لمدة اسبوعين في ليما، البير لتكييف أدوات مبادرة تنمية الانتوساي وإطار عملها وفقاً لظروف الاولاسيفس وتم تصميم ورشة عمل لمدة أسبوعين بشأن تقييم الاحتياجات والتي سيتم عقدها مع نهاية هذه السنة لفرق عمل من أجهزة رقابية عليا معينة.

مبادرة تنمية الانتوساي / الاسوساي تدمج بين البرامج التدريبية الخاصة بتدريب المدربين

استجابة لحاجة الاسوساي الملحة إلى مجموعة جديدة من أخصائيي تدريب معتمدين لمبادرة تنمية الانتوساي، تقوم مبادرة تنمية الانتوساي حالياً بتجربة برنامج مختلط مابين برنامج التعليم الالكتروني والتعليم المباشر للمرحلة الثالثة من هذا البرنامج في منطقة الأسوساي. و سوف يمر جميع المشاركين في مرحلة إعدادية من التعليم الالكتروني قبل حضور ورشة عمل إعداد وتصميم البرامج مع نهاية هذه السنة. و لاختيار مشاركين من أجهزة عليا معينة لهذا البرنامج جرت عملية اختيار الكتروني في حزيران عام 2008.

علاقة مبادرة تنمية الانتوساي مع مجتمع الانتوساي

في جهوده المتواصلة للتعاون مع أطراف في مجتمع الانتوساي، حضر مؤخراً ممثلون عن مبادرة تنمية الانتوساي الاجتماعات التالية، مؤتمر السباساي (جزر الكوك) ، مؤتمر الإدارة المالية العامة الإقليمية لمنطقة الكاريبي (جزيرة لوسيا) ، إجتماع العملاء الماليين في الافروساي (تونس) ، اجتماع اللجنة التوجيهية لمجموعة عمل الانتوساي بشأن الرقابة البيئية (استونيا) ، اجتماع مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة على تكنولوجيا المعلومات (اليابان) ، اجتماع اللجنة الفرعية لرقابة الأداء (البرازيل) ، مؤتمر اليوروساي السادس عشر (بولندا) ، إجتماع الانتوساي ومؤسسات منح أخرى حول التمويل الخارجي لأنشطة التطوير (سويسرا) .

الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي

لمناقشة أي من المسائل المطروحة في أنباء مبادرة تنمية الانتوساي، يرجى الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي على العنوان التالي:

E-mail : idi@idi.no
Web site: www.idi.no

أحداث 2008 الانتوساي

تموز	آب	أيلول
1-2 اجتماع مجموعة العمل حول المساءلة بشأن/ وتدقيق المساعدات المتعلقة بالكوارث لوكسنبرغ 7-9 الاجتماع العشرين لمؤتمر المدققين العامين ، برمودا		
تشرين أول	**تشرين ثاني**	**كانون أول**
21-23 اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية، بكين ، الصين 29 اجتماع اللجنة التوجيهية لبناء القدرة، الرباط ، المغرب TBD الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل حول الرقابة البيئية، الدوحة، قطر	11 الاجتماع التخطيطي للأمم المتحدة/الانتوساي ، فينا، النمسا 12 اجتماع اللجنة الخاصة باستراتيجية الاتصال للانتوساي، فينا، النمسا 13-14 اجتماع المجلس التنفيذي الثامن والخمسين ، فينا، النمسا	
2009		
كانون ثاني	**شباط**	**آذار**
25-29 الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل حول الرقابة البيئية، الدوحة، قطر	11-13 الندوة العشرين للأمم المتحدة/الانتوساي فينا ، النمسا	17- 19 اجتماع مجموعة العمل حول التخاصية، التنظيم الاقتصادي والشراكة العامة الخاصة ، موسكو ، الاتحاد الروسي

ملحوظة رئيس التحرير: يتم نشر هذا التقويم لدعم إستراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكطريقة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنظمة للمجلة الأحداث الواسعة المجال للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأحداث الإقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذي ، ولا يمكن بسبب المكان المحدود إدخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات إضافية اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية .

INTOSAI